شكر وتقدير

يتقدم الفريق البحثى بجزيل الشكر والتقدير للاستاذ الدكتور/ أمين عبدالرؤف الدقلة، رئيس الوحدة البحثية بالغربية على إخلاصة وتعاونه مع أعضاء الفريق وتزليله لأى عقبات أو صعاب تقف أمامهم حتى أصبحت الدراسة في صورتها الجيدة، كما يتقدم أعضاء الفريق البحثى أيضًا بخالص الشكر والتقدير لجميع الزملاء من الأساتذة والباحثين بالوحدة البحثية بالغربية على أى معلومة أو توجيه قدموه لهم، وهذه صورة من صور التعاون البناء مع دعواتنا لنا وللجميع بالتوفيق والسداد.

أعضاء الفريق البحثى

أ.د/ شحاتة غنيم **أ.د/ عزام عبد اللطيف**

أ.د/ محمد مبارك **د/ مفيدة السيد قابيل**

الرقم الكودى للدراسة ٩-٢-٥-١-٣ من ضمن بنود الخطة الخمسية بقسم بحوث الدراسات الاقليمية - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي.

الفريق المعاون من وحدة بحوث الغربية

القائمون بجمع البيانات			
ايهاب أحمد أحمد الدحليش	أخصائي زراعى ثانى	السعيد سالم أبو هيف	كاتب ثالث
مسعد عبد العزيز صالح	كاتب ثالث	السادات أحمد رخا	كاتب ثالث
محمد أحمد عبد الرحمن مصطفي	كاتب ثالث	مصطفي السيد عزب	كاتب ثالث
شعبان عبد الفتاح حسن	كاتب ثالث	سليم عبدالله سليم	كاتب ثالث
سالم أحمد مجاهد قنصوة	كاتب ثالث	شهنياز عشماوى أبو عيشة	كاتب ثالث
سلامة إبراهيم سليمان مرسي	كاتب ثالث	م. فايزة عبد الحميد قنومة	كاتب ثالث
حسن أبو الهيثم العرينى	كاتب ثالث	عبد المنعم عبد الواحد دواد	عامل
السيد السيد الدمرادش	كاتب ثالث		

دراسة اقتصادية للاستثمار الزراعي في مصر

المقدمة

تمهيد :

يُعتبر القطاع الزراعي من أهم قطاعات الاقتصاد القومي المصري، حيث تعتبر الزراعة المصرية هي الدعامة الاساسية للبنيان الاقتصادى المصري إذ تساهم بنصيب كبير في التنمية الاقتصادية، ولا يمكن للقطاع الزراعي أن يقوم بدوره في التنمية بدون توفر قدر مناسب من الاستثمارات، حيث تعتبر الاستثمارات من أهم وسائل تنفيذ برامج التنمية الزراعية والتي بدورها تساعد على زيادة الطاقات الانتاجية ومن ثم ارتفاع كل من معدلات تكوين رأس المال ونسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، وقد تذبذبت الاستثمارات الزراعية في الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٨) بين الارتفاع والانخفاض حيث تراوحت قيمتها بين حد أدنى ٥,٣٧١ مليار جنيه عام ٢٠١٢ يمثل حوالى ٢,٢% من إجمالى الاستثمارات القومية الكلية البالغة نحو ٢٤٦,٠٦٩ مليار جنيه فى نفس العام، وحد أقصى بلغ حوالى ٢٤,٩٨٧ مليار جنيه عام ٢٠١٨ يمثل نحو ٣,٥% من إجمالى الاستثمارات القومية الكلية، البالغة نحو ٧٢١,١٢٨ مليار جنيه فى نفس العام.

فالاستثمار هو عملية الاضافة إلى رأس المال القومى وايجاد الجديد من المعدلات الرأسمالية، بمعنى أن الاستثمار يقصد به إضافة جديدة إلى رصيد المجتمع من رأس المال وذلك من خلال إنتاج السلع الرأسمالية مثل شراء الالأت والمعدات الجديدة والاجهزة والمصانع والمباني وغيرها، فالاستثمار الزراعي يعنى إضافة مشروعات إنتاجية جديدة في مجال الزراعة، كما يتم تخصيص جانب هام من رأس المال للاستثمار في تطوير الوسائل الموجودة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية وفتح مجال لفرص عمل وحل مشكلة البطالة فضلاً عن زيادة الإنتاج والتى تساهم في خفض الواردات وزيادة الصادرات.

مشكلة البحث:

عدم كفاية الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع وعدم تناسبها مع مساهمة قطاع الزراعة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع كله حيث بلغ متوسط الاستثمارات الزراعية نحو ١٨,٣ مليار جنيه بنسبة حوالي ٤,٤٥% من الاستثمارات الكلية في الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨) مما أدي إلى انخفاض حجم الصادرات الزراعية وكذا انخفاض معدلات التنمية الزراعية وبالتالي انخفاض قدرة القطاع الزراعي على زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية.

هدف البحث:

يهدف البحث التعرف على دور الاستثمارات الزراعية المصرية، وكذا الوقوف على أسباب تدني هذه الاستثمارات وذلك من خلال دراسة الاهداف الفرعية التالية:

١- تطور كل من الناتج المحلى الاجمالي والناتج المحلي الزراعي.
٢- دراسة الوضع الراهن للاستثمارات الزراعية ومدي تأثيرها على الاقتصاد القومي خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨).
٣- دراسة تطور كل من الاستثمارات القومية والاستثمارات الزراعية.
٤- التعرف على كفاءة الاستثمارات الزراعية في مصر وقياسها بالمقاييس التالية: معدل الاستثمار، معدل التكثيف الرأسمالي، معامل التوطن، مضاعف الاستثمار، والعائد على الاستثمار.

مصادر البيانات

يعتمد البحث في الحصول على البيانات اللازمة بصفة أساسية على ما هو متاح من البيانات المنشورة التي تصدر من بعض الجهات والمؤسسات الحكومية الرسمية التي لها صلة بموضوع الدراسة والتي من أهمها وزارة التخطيط والمتابعة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، والبنك الأهلي المصري وزارة التنمية الاقتصادية ونشرات الاحصاءات الزراعية التى يصدرها قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الاراضي بالإضافة إلى الابحاث والدراسات والمراجع والرسائل العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

الأسلوب البحثي:

يعتمد البحث في تحقيق أهدافه على أسلوب التحليل الوصفي لتوصيف المشكلة، بالإضافة إلى اسلوب التحليل الكمي باستخدام بعض القياسات المختلفة مثل الاتجاه العام من خلال الاعتماد على اسلوب الانحدار البسيط وكذلك استخدام بعض المعايير الشائعة لتقدير معايير كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي.

الفصل الأول
الاطار النظري للدراسة

تعريف الاستثمار:

يعرف الاستثمار Investment بأنه عملية الاضافة إلى رأس المال القومى وايجاد الجديد من المعدلات الرأسمالية، وهو كلمة مرادفة لتكوين رأس المال أو تنمية أو تجميع رأس المال Capital Accumulation، أو ايجاد أصول رأسمالية جديدة، بمعنى أن الاستثمار يقصد به إضافة جديدة إلى رصيد المجتمع من رأس المال وذلك من خلال إنتاج السلع الرأسمالية مثل شراء الالأت والمعدات الجديدة والاجهزة والمصانع والمباني وغيرها، ومثل هذه السلع لا تستخدم في الاستهلاك الجاري وإنما هى سلع تستخدم في إنتاج سلع أخري، **أنواع الاستثمار نوعان هما[1]:**

١- **الاستثمار التلقائى أو المستقل** Autonomous Investment وهو الذى لا يتوقف على مستوى الدخل وانما يتأثر بعوامل أخرى مثل التطور التكنولوجي والسياسة العامة واكتشاف مصادر طبيعية.

٢-**الاستثمار التبعي** Induced Investment وهو ذلك الاستثمار الذى تتحدد كميته وفقًا لمستوى الدخل القومي وقد يكون الاستثمار محليًا أو اجنبيًا (مباشرًا أو غير مباشرٍ)

أ- **الاستثمار المحلى** هو الاستثمار الذى يقوم به المستثمرون أو الدولة في مجالات المباني والآلات والمعدات والتجهيزات.

ب- **الاستثمار الاجنبي وهو قسمان**

- **الاستثمار الاجنبي المباشر** وهو عبارة عن التحويلات المالية التي ترد من الخارج في صورة عينية أو كليهما بهدف اقامة مشروعات وتحقيق أرباح، وعادة ما تضمن الدول لهذه الاستثمارات تحويل ارباحها للخارج في حال نجاحها وتحقيق فائض اقتصادي من جراء نشاطها داخل البلاد وذلك مقابل ما تسهم به هذه الاستثمارات من توفير الموارد والخبرات ونقل التكنولوجيا المتقدمة واتاحة فرص عمل وتدريب، ولا يقتصر تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على شكل حصص الملكية Equity وانما يأخذ ايضًا شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات .....الخ.

ويوجد العديد من أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر يتمثل أهمها في الاستثمار المشترك

حيث يتم فيه المشاركة بين الاجنبي واحد المستثمرين المصريين، وهو الأكثر شيوعًا في الدول النامية حيث يملك المستثمر ١٠% أو أكثر من اسهم رأس مال المؤسسة ككل فضلًا عن الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي.

- **الاستثمار الاجنبي غير المباشر:** يقصد به تعاملات المستثمرين الاجانب في سوق رأس المال والذى يتكون من سوقين هما سوق الاصدار(أى السوق الاولي Primary Market) وسوق التداولSecondary Market (السوق الثانوى).

ويختلف الاستثمار الاجنبى المباشر عن الاقتراض الخارجى الذى تلجأ إليه الدول لسد الفجوة التمويلية.وللاستثمار الاجنبي عدة مزايا نذكر أهمها فيما يلي:

مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر

١- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر أمرًا هامًا في ظل ضعف معدل الادخار المحلى.

٢- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر بديلاً عن القروض الخارجية وزيادة الدين العام وأعبائه من أقساط وفوائد.

٣- يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في سد الفجوات الرئيسية للاقتصاد مثل فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة، فجوة النقد الاجنبي اللازمة لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التى تحتاجها عملية التنمية والفجوة بين الايرادات العامة والنفقات العامة.

٤- يساهم في الاستغلال الأمثل للموارد المحلية للدول المضيفة.

٥- يساهم في تشغيل الايدى العاملة وخلق فرص عمل جديدة.

([1]) محمد صلاح الدين الجندى (دكتور)، حمدى الصوالحى (دكتور) ، الهام عبد المعطى عباس (دكتور)، **دراسة اقتصادية للاستثمار الزراعى في مصر**، المؤتمر السادس والعشرون للاقتصاديين الزراعيين ،٧- ٨ نوفمبر ٢٠١٨.

٦- يساهم في تحسين وضع الميزان التجارى وميزان المدفوعات عن طريق توفير الأموال والتكنولوجيا للبلد المضيف.
٧- يؤدى إلى زيادة رأس المال الاجتماعي للدول المضيفة من خلال ما يقوم به المستثمر الأجنبي من إنشاء المرافق مثل الطرق وتوصيل شبكات المياه والكهرباء والتليفونات.
٨- يؤدى إلى تخفيض تكاليف الانتاج المحلى نتيجة قيامه بإنتاج ما تحتاج إليه الدولة من إقامة مشروعات محلية تعتمد على مشروعات إنتاج محلية.
٩- يساعد على فتح أسواق جديدة أمام صادرات الدولة المضيفة نظرًا لما تمتلكه من خبرات اعلامية وتسويقية واتصالات مسبقة بالاسواق العالمية.
١٠- للاستثمار الأجنبي دور " فعال في نجاح العملية التصديرية، كما أنه يساعد على نقل الخبرات في الادارة والتكنولوجيا الحديثة بما يساهم في زيارة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات المصرية وإنشاء صناعات جديدة بما يؤدى إلى ربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية.

رأس المال Capital

يعتبر رأس المال Capital أحد أهم عوامل الإنتاج[١]، حيث أنه بدون رأس المال فإن الانتاج لا يتم سواء كان ذلك في الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو الخدمات كما أنه بدونه أيضًا يتعطل العمل بعوامل الانتاج الأخرى (الأرض، العمل والادارة) ويختلف مفهوم رأس المال من فرد لآخر، فهو من جهة نظر المنتج عبارة عن كل ثروة نتجت عن عمل سابق وتستخدم في إنتاج ثروات جديدة. ومن وجهة نظر رجل الاعمال فإن رأس المال عبارة عن مجموع الأموال الموجودة لديه في وقت معين، أما من وجهة نظر المحاسب فإنه عبارة عن الفرق بين الأصول والخصوم، وينقسم رأس المال إلي قسمين[١]

١. **رأس المال الثابت Fixed Capital**

وهو الذى يدخل في عملية الإنتاجية أكثر من مرة وتسترد قيمته على دفعات.

٢. **رأس المال المتداول Cirulating Capital**

وهو الذى يدخل في العملية الإنتاجية مرة واحدة وتسترد قيمته مرة واحدة في نهاية العملية الإنتاجية مثل التقاوى والسماد والمبيدات.

وفي هذا الصدد يجب أن نشير إلى المقصود بمفهوم الادخارSaving، حيث يقصد به تضحية الحاضر بالمستقبل وهو فائض الدخل بعد الاستهلاك، وهو ينشأ نتيجة لعدم استهلاك جميع الدخل والادخار بمفرده لا ينمى رأس المال إلا إذا استخدم في شراء معدات رأسمالية.

أهم مزايا الاستثمار

ومن أهم مزايا الاستثمار وتنشيطه والترويج له هو أنه يساعد على زيادة الإنتاج وزيادة المعروض من السلع والخدمات، الأمر الذى قد يؤدى إلى انخفاض الأسعار بالداخل وزيادة الصادرات وتقليل الواردات وتخفيض العجز في الميزان التجارى وزيادة قيمة العملة الوطنية، واتاحة فرص عمل اضافية للشباب لاسيما وأن الطلب على عنصر العمل، يعتبر طلبًا مشتقًا من الطلب على السلع والخدمات المنتجة والمصدرة، كما أنه يعمل على رفع معدل النمو الاقتصادى والذى هو محصلة قسمة معدل الاستثمار (ث/ى) على معامل الاستثمار (ث/دى)

أى أن معدل النمو الاقتصادى = (ث/ى)÷(ث/دى) = (ث/ى)×(دى/ث) = (دى/ى)

أهم قوانين الاستثمار التى أصدرتها الدولة لتتيح للقطاع الخاص الدخول في الاستثمارات

وقد إهتمت الحكومات المصرية المتتالية باصدار عدة قوانين للاستثمار التى تتيح للقطاع الخاص الدخول في الاستثمارات التى كانت قاصرة على القطاع العام وهى:-

- قانون الاستثمار (١٤٣) لسنة ١٩٨١ – وهو خاص بالقطاع الزراعى ويشمل إستصلاح الأراضى وما يتبعها من إنتاج نباتى وحيوانى وتصنيع زراعى، كما تتولى وزارة الزراعة الاشراف على البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى ويتساوى المستثمر المحلى والأجنبي فى التمتع بكافة المزايا المنصوص عليها في القانون.

([١]) محمد صلاح الدين الجندى (دكتور)، حمدى الصوالحى (دكتور)، الهام عبد المعطى عباس (دكتور)، **دراسة اقتصادية للاستثمار الزراعى في مصر**، مرجع سابق.

- القانون رقم (٢٣٠) لعام ١٩٨٩- ويشمل هذا القانون جميع الانشطة الاقتصادية بما فيها الزراعة وتقوم بالاشراف على تطبيق هذا القانون الهيئة العامة للاستثمار العربى والاجنبي والمناطق الحرة بالتنسيق مع جهات الاختصاص الأخرى في مجال الاستثمار.
- قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧- والذى أتاح أفضل الضمانات التى تكفل حماية رأس المال المستثمر من أى إعتداء وتحديد الأنشطة التى تتمتع بالأعفاءات مع إمكانية إضافة مجالات أخرى مستقبلاً تتمتع بنفس الاعفاءات وفقًا لما تقتضيه الظروف.
- القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٤- وقد أضاف هذا القانون بابًا رابعًا إلى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار تحت عنوان تيسير إجراءات الاستثمارات بهدف توحيد جهة التعامل مع المستثمر وتخصيص الأراضى والتعاقد على المرافق والتصرف في أراضي الدولة من خلال الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
- القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٥- وقد أقر هذا القانون بعض الحوافز الاضافية التى يتم منحها للمشروعات الاستثمارية كثيفة العمالة التى تعمل على تعميق المكون المحلى في منتجاتها والتى تستثمر في مجالات الخدمات اللوجستية أو تنمية التجارة الداخلية أو مجالات الكهرباء (إنتاجيًا ونقلًا وتوزيعًا)
- وأخيرًا صدر القانون رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧- ويشمل أربعة أبواب تتكون من ٩٤ مادة وقد صدر برئاسة الجمهورية في ٣١ مايو ٢٠١٧، وقد تضمن العديد من التيسيرات لجذب الاستثمار المحلى الأجنبي وتشجيع إقامة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كما يتضمن عدم جواز الحجز على المشروعات الاستثمارية أو مصادرتها أو تجميدها إلا بناءًا على حكم قضائى نهائي، ومنح العاملين الأجانب الحق في تحويل أرباحها ومستحقاتها المالية كلها أو بعضها للخارج، والتيسير على المستثمرين بفاعلية أكثر في التطبيق لنظام الشباك الواحد.

الاستثمار الزراعى

الاستثمار الزراعى جزء من الاقتصاد القومى ومكون أساسي للناتج المحلى الاجمالى وتنقسم الاستثمارات الزراعية إلى قسمين هما:

- الاستثمارات الزراعية المنفذة بالقطاع العام
- الاستثمارات الزراعية المنفذة بالقطاع الخاص.

مدى استقرار الاستثمار بشقيه "العام والخاص"[1]

معامل عدم الاستقرار: عبارة عن المتوسط الهندسى للنسب المئوية لإنحرافات القيم المقدرة عن القيم الأصلية، وكلما إختلفت قيمة هذا المعامل عن الصفر سواء بالايجاب أو السلب كلما دل على زيادة عدم الاستقرار، وتتراوح قيمة هذا المعامل بين (صفر، ١٠٠)، وقد تم إستخدام طريقة النسبة المئوية لمتوسطات الإنحرافات في حساب معامل عدم الاستقرار للاستثمار الزراعي بشقيه العام والخاص خلال تلك الفترة.

$$\text{Non-stability coefficient}=\sum_{t=1}^{n}\left(\frac{|yi-\hat{}yi|}{yi}*100\right)$$

حيث أن yi: تشير إلى القيم الفعلية للظاهرة موضوع الدراسة

$\hat{}yi$: تشير إلى القيم الاتجاهية أو المقدرة للظاهرة

كيفية قياس كفاءة الاستثمارات الزراعية في مصر

يمكن تعريف الاستثمار الزراعى على أنه إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الطاقات الإنتاجية الموجودة بالقطاع الزراعي، وتتوقف هذه الإضافة على مدى ما يحققه الاستثمار الزراعي من كفاءة، ولذا فإنه سوف يتم في هذه الجزء من الدراسة توضيح كيفية قياس كفاءة الاستثمار الزراعي في مصر وذلك من خلال مجموعة من المعايير التالية.

معايير قياس كفاءة الاستثمارات

١- **معدل الاستثمار** Investment rate

([1]) محمد صلاح الدين الجندى (دكتور)، حمدى الصوالحى (دكتور) ، الهام عبد المعطى عباس (دكتور)، **دراسة اقتصادية للاستثمار الزراعى في مصر**، مرجع سابق.

وهو يعبر عن حجم الاستثمار اللازم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلى، ويتم حسابه من المعادلة التالية [١]

معدل الاستثمار = إجمالى الاستثمار ÷ إجمالى الناتج المحلى

واذا كانت قيمة معدل الاستثمار <١ دل ذلك على كفاءة الاستثمار أما اذا كانت قيمة معدل الاستثمار >١ دل ذلك على عدم كفاءة الاستثمار.

٢- العائد على الاستثمار Return on Investment

وهو عبارة عن قيمة الناتج المتولد من وحدة واحدة من الاستثمار الزراعي، حيث يعبر عن كفاءة الاستثمار ويحسب من المعادلة التالية[٢]

العائد على الاستثمار = إجمالى الناتج المحلى ÷ إجمالى الاستثمار

واذا كانت قيمة هذا العائد في احد القطاعات <١ أشار ذلك إلى عدم كفاءة الاستثمار في هذا القطاع.

وأما كانت قيمته >١ فإن ذلك يشير إلى كفاءة الاستثمار

٣-مضاعف الاستثمار Investment multiplier

وهو عبارة عن مقدار التغير في قيمة الناتج المتولد من تغير الاستثمار بوحدة واحدة أوهو الزيادة النهائية في الناتج الناشئة عن زيادة الاستثمار، حيث أن كل إنفاق استثماري يولد دخل أكبر كما أن الناتج الناشئ من الاستثمار يؤدى إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي وفقًا للميل الحدي للاستهلاك، وبالتالي يؤدى إلى زيادة الناتج، ويحسب من المعادلة التالية [١]

مضاعف الاستثمار= التغير في الناتج المحلى÷ التغير في الاستثمار

واذا كانت قيمة هذا المضاعف <١ فإن ذلك يشير إلى عدم كفاءة الاستثمار.

وأما إذا كانت قيمته >١ فإن ذلك يشير إلى كفاءة الاستثمار

أما إذا كانت قيمته سالبة "(-) فهذا يعنى أحد أمرين، الأول : أن الناتج المحلى في السنة المحسوبة (أى المراد حساب مضاعف الاستثمار فيها)< الناتج المحلى في السنة السابقة لها مع زيادة الاستثمار في السنة المحسوبة عنه في السنة السابقة لها. والثاني: أن حجم الاستثمار في السنة المراد حساب المضاعف فيها أقل من حجم الاستثمار في السنة السابقة لها مع زيادة الناتج المحلى في السنة المحسوبة عنه في السنة السابقة لها.

٤-معامل التكثيف الراسمالى (معامل التوظيف) Capital intensification coefficient

وهو عبارة عن النسبة بين الاستثمار وعدد العمال، ويحسب من المعادلة التالية[٣]

معامل التكثيف الراسمالى= إجمالى الاستثمار ÷ عدد العمال

واذا كانت قيمته أقل من الواحد أشار ذلك إلى كثافة استخدام العمال

وأما إذا كانت قيمته أكبر من الواحد الصحيح فإن ذلك يشير إلى كثافة استخدام رأس المال

وكلما إنخفض هذا المعامل دل ذلك على زيادة عدد العمال بنسبة أكبر من زيادة حجم الاستثمارات ومعامل التكثيف الرأسمالى لإجمالى القطاع الزراعى= إجمالى الاستثمارات الزراعية÷ إجمالى القوة العاملة الزراعية (إجمالى عدد العمال الزراعيين)

٥-الرقم القياسى لتحيز الاستثمار الحكومى (معامل التوطن) Endemic Factors

وهو يوضح مدى مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلى الاجمالى وفقًا للاستثمارات في هذا القطاع، وإذا كانت قيمة هذا المعيار <١ فإن ذلك يشير إلى كفاءة الاستثمار، أما إذا كانت قيمته >١ أشار ذلك إلى عدم كفاءة الاستثمار، ويتم حساب هذا المعامل من المعادلة التالية: [٤]

---

[١] عزت صبرة أحمد هريدى (دكتور)، **دراسة تحليلية لكفاءة الاستثمار الزراعى فى جمهورية مصر العربية** ، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، المجلد ٤٣، العدد٣، عام ٢٠١٢.

[٢] رافت حسن مصطفى (دكتور)، **دراسة تحليلية لأثر الاستثمارات على التنمية الزراعية في مصر**، مجلة المنوفية للبحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، شبين الكوم، المجلد ٣٨، العدد٦، الجزء الأول، ديسمبر ٢٠١٣.

[٣] رافت حسن مصطفى (دكتور)، **دراسة تحليلية لأثر الاستثمارات على التنمية الزراعية في مصر**، مصدر سابق.

[٤] جمال صيام (دكتور) هندى مصطفي عبد الراضي(دكتور)، بعض السياسات الاصلاحية المقترحة لمواجهة تحديات الزراعة المصرية، المؤتمر العشرون، للاقتصاديين الزراعيين، تحت عنوان مستقبل التنمية الزراعية في مصر، الاهداف والإمكانات والمحددات والآليات، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، القاهرة، ١٦-١٧ أكتوبر٢٠١٢.

معامل التوطن = نسبة الاستثمار الزراعى من الاستثمار القومى
نسبة الناتج المحلى الزراعى من الناتج المحلى القومى

أو = قيمة الاستثمار الزراعى ÷ قيمة الناتج المحلى الزراعى
قيمة الاستثمار القومى قيمة الناتج المحلى القومى

هذا، وقبل تطبيق هذه المعايير لقياس كفاءة الاستثمار الزراعى في مصر، فإنه يتم تقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام للمتغيرات الداخلة في حساب هذه المعايير للتعرف على إتجاهاتها ومقدار التغير فيها.

الفصل الثانى

الوضع الراهن لهيكل الاستثمار الزراعي ومؤشرات كفاءته في مصر

تمهيد:

يشمل هذا الفصل نقطتين رئيسيتين الأولي منهما تتعلق بالوضع الراهن لهيكل الاستثمار الزراعى في مصر والثانية تتناول مؤشرات كفاءة الاستثمار الزراعى في مصر وسوف ندرس كل منهما بالتفصيل كما يلي:

أولًا: الوضع الراهن لهيكل الاستثمار الزراعي في مصر

ونتعرف على الوضع الراهن لهيكل الاستثمار الزراعى من خلال استعراض التطور الحادث في كل من الاستثمار الزراعي، الاستثمار القومى، الناتج المحلي الزراعي، الناتج المحلى القومى بكل من القطاعين الخاص والعام خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠- ٢٠١٨)

١- تطور الاستثمارات الزراعية خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨) وتشمل الاتي:

أ- الاستثمارات الزراعية الخاصة (x_1)

تشير بيانات جدول رقم (٢-١) أن الاستثمارات الزراعية الخاصة أخذت في التذبذب صعودًا وهبوطًا على مدى الفترة الزمنية موضوع الدراسة، حيث بلغ حدها الأدني حوالى ٢,٧٠ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠١٢ تمثل حوالي ٥٠,٢% من إجمالى الاستثمارات الزراعية، وبمعدل نمو عامى ٢٠١١، ٢٠١٢ نحو -٢٤,٢%، بينما بلغت حدها الأقصي عام ٢٠١٨ بنحو ١٦ مليار جنيه تمثل نحو ٦٤,٠٣% من إجمالي الاستثمارات الزراعية البالغ نحو ٢٤,٩٨٧ مليار جنيه في نفس العام وبمعدل نمو بين عامي ٢٠١٧، ٢٠١٨ بلغ نحو ٤١,٦% .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام للاستثمارات الزراعية الخاصة خلال فترة الدراسة، بالمعادلة رقم (١) في جدول رقم (٢-٢) يتبين أنها أخذت إتجاهًا عامًا متزايدًا ومعنوى إحصائيًا عند مستوى ١% بمقدار زيادة سنوى بلغ نحو ٠,٣١٥ مليار جنيه وبمعدل نمو بلغ نحو ٥,١٤% سنويًا من متوسط قيمة الاستثمارات الزراعية الخاصة خلال فترة الدراسة البالغ نحو ٦,١٣ مليار جنيه.

ويشير معامل التحديد المعدل أن نحو ٣٧% من التغيرات التي تؤثر في الاستثمارات الزراعية الخاصة ترجع إلى العوامل التكنولوجية والاقتصادية التي يعكسها عنصر الزمن، بينما ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخري غير مقيسة.

جدول رقم (٢-١) تطور كل من الاستثمارات الزراعية ومعدل نموها بالاسعار الجارية والنسبة المئوية لكل من الاستثمار الزراعي الخاص والعام إلى إجمالي الاستثمارات الزراعية خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨) في مصر القيمة: بالمليار جنيه

السنة	الاستثمارات الزراعية بالأسعار الجارية			معدل نمو الاستثمارات الزراعية			نسبة الاستثمارات الزراعية %	
	الخاص X_1	العام X_2	الاجمالي X_3	الخاص G_1	العام G_2	الاجمالي G_3	الخاص إلى الإجمالي P_1	العام إلى الإجمالي P_2
٢٠٠٠	٤,٠٢١	٣,٢١٣	٨,١٣٤	-	-	-	٤٩,٤	٣٩,٥
٢٠٠١	٥,٣٠٩	٢,٨٨٨	٨,١٩٧	٣٢,٠	١٠,١-	٠,٨	٦٤,٨	٣٥,٢
٢٠٠٢	٥,٨٩٨	٣,٦٩٧	٩,٥٩٤	١١,١	٢٨,٠	١٧,٠	٦١,٥	٣٨,٥
٢٠٠٣	٣,١٨٣	٣,٢٢٠	٦,٤٠٣	٤٦,٠-	١٢,٩-	٣٣,٣-	٤٩,٧	٥٠,٣
٢٠٠٤	٤,٠٠٠	٣,٥٥٩	٧,٥٥٩	٢٥,٧	١٠,٥	١٨,١	٥٢,٩	٤٧,١
٢٠٠٥	٤,٢٥٠	٣,١٧٠	٧,٤٢	٦,٣	١٠,٩-	١,٨-	٥٧,٣	٤٢,٧
٢٠٠٦	٥,٢٤٤	٢,٨٠٠	٨,٠٤٤	٢٣,٤	١١,٧-	٨,٤	٦٥,٢	٣٤,٨
٢٠٠٧	٥,٣٥٨	٢,٤٣٤	٧,٧٩١	٢,٢	١٣,١-	٣,١-	٦٨,٨	٣١,٢
٢٠٠٨	٥,٢٢٣	٢,٨٥٠	٨,٠٧٣	٢,٥-	١٧,١	٣,٦	٦٤,٧	٣٥,٥
٢٠٠٩	٤,١١٩	٢,٧٤٣	٦,٨٦٢	٢١,١-	٣,٨-	١٥,٠-	٦٠,٠	٤٠,٠
٢٠١٠	٣,٨٦٥	٢,٨٧٨	٦,٧٤٣	٦,٢-	٤,٩	١,٧-	٥٧,٣	٤٢,٧
٢٠١١	٣,٥٥٨	٣,٢٧٦	٦,٨٣٤	٧,٩-	١٣,٨	١,٤	٥٢,١	٤٧,٩
٢٠١٢	٢,٦٩٨	٢,٦٧٢	٥,٣٧١	٢٤,٢-	١٨,٤-	٢١,٤-	٥٠,٢	٤٩,٧
٢٠١٣	٥,٤٣٤	٢,٩٥٠	٨,٣٨٤	١٠١,٤	١٠,٤	٥٦,١	٦٤,٨	٣٥,٢
٢٠١٤	٧,٤٨١	٤,١٤٦	١١,٦٢٧	٣٧,٧	٤٠,٥	٣٨,٧	٦٤,٣	٣٥,٧
٢٠١٥	٨,٢٠١	٥,٢١٣	١٣,٤١٤	٩,٦	٢٥,٧	١٥,٤	٦١,١	٣٨,٩
٢٠١٦	١١,٢٤٠	٥,٢٥١	١٦,٤١٩	٣٧,١	٠,٧	٢٢,٩	٦٨,٢	٣١,٤
٢٠١٧	١١,٣٠٠	٦,٠٣٩	١٧,٣٣٩	٠,٥	١٥,٠٠	٥,١	٦٥,٢	٣٤,٨
٢٠١٨	١٦,٠٠٠	٨,٩٨٧	٢٤,٩٨٧	٤١,٦	٤٨,٨	٤٢,٤٥	٦٤,٠٣	٣٥,٩٧
المتوسط	٦,١٣	٣,٦٥	٩,٧٨	١٤,١٦	٧,٠٨	٨,٠٩	٦٢,٧	٣٧,٣

المصدر:- جمعت وحسبت من الموقع الالكترونى لوزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى

جدول رقم (٢-٢) تقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام لكل من الاستثمار الزراعى المصرى (الخاص، العام والاجمالى) ونسبة كل من الاستثمار الزراعى الخاص والعام إلى الإجمالى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

رقم المعادلة	البيان	معادلة الاتجاه الزمنى العام	R^{-2}	متوسط الظاهرة	F المقدرة والمعنوية	مقدار التغير السنوى	معدل النمو السنوي%
١	الاستثمار الزراعى الخاص	ص^ = ٣,١٣٣+٠,٣١٥س (٣,١٤)** (٣,٢٦)**	٠,٣٧	٦,١٣	(١٠,٦٤٧)**	٠,٣١٥	٥,١٤
٢	الاستثمار الزراعى العام	ص^ = ٢,٥٤+٠,١١٥س (٦,٠٨)** (٣,٠٢)**	٠,٣١	٣,٦٥	(٩,١٢٦)**	٠,١١٥	٣,١٥
٣	إجمالى الاستثمار الزراعى	ص^ = ٥,٩٨+٠,٤١٤س (٤,٣٥)** (٣,٢٨)**	٠,٣٥	٩,٩٤	(١٠,٧٥٤)**	٠,٤١٤	٤,١٦
٤	نسبة الاستثمار الزراعى الخاص إلى الإجمالى	ص^ = ٥٦,١٤+٠,٤٤س (١٨,١٤)** (١,٥٦)·	٠,٠٨	@٦٢,٧	٠(٢,٤٤٦)	٠,٤٤٤	٠,٧١
٥	نسبة الاستثمار الزراعى العام إلى الإجمالى	ص^ = ٤٢,١٣-٠,٢٥س (١٤,٢)** (-٠,٩١)·	-٠,٠١	@٣٧,٣	·(٠,٨١٨)	-٠,٢٥	-٠,٦٧

حيث: @ تشير إلى المتوسط الهندسي، (**) تشير إلى المعنوية عند ٠,٠١، (*) تشير إلى المعنوية عند ٠,٠٥، (٠) تشير إلى عدم المعنوية.

معدل النمو السنوى= مقدار التغير السنوى ÷ متوسط الظاهرة ×١٠٠ .

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم (٢-١) بالدراسة

ب- الاستثمارات الزراعية العامة (x_2)

يتضح من بيانات جدول رقم (٢-١) أن الاستثمارات الزراعية بالقطاع العام أخذت في التذبذب صعودًا وهبوطًا خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، حيث بلغ حد أدنى نحو ٢,٤٣ مليار جنيه بالاسعار الجارية عام ٢٠٠٧ تمثل حوالي ٣١,٢% من إجمالى الاستثمارات الزراعية، بمعدل نمو بين عامي ٢٠٠٧،٢٠٠٦ بلغ قرابة ١٣,١-، بينما بلغ حدها الأقصي عام ٢٠١٨ نحو ٨,٩٨٧ مليار جنيه تمثل نحو ٣٥,٩٧% من إجمالي الاستثمارات الزراعية، وبمعدل نمو بين عامى ٢٠١٧، ٢٠١٨ بلغ نحو ٤٨,٨% .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام للاستثمارات الزراعية العامة خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٨)، بالمعادلة رقم(٢) جدول رقم (٢-٢) يتبين أنها أخذت إتجاهًا عامًا متزايدًا ومعنوى إحصائيًا عند مستوى ١% بمقدار زيادة سنوى يقدر بحوالي ٠,١١٥ مليار جنيه وبمعدل نمو بلغ نحو ٣,١٥% سنويًا من متوسط الاستثمارات الزراعية العامة البالغ نحو ٣,٦٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وتشير قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) أن نحو ٣١% من التغيرات التى تؤثر على الاستثمارات الزراعية العامة ترجع إلى العوامل التكنولوجية والاقتصادية التى يعكسها عنصر الزمن بينما ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخرى غير مقيسة.

ج- إجمالى الاستثمار الزراعي (X_3)

تشير بيانات جدول رقم (٢-١) أن إجمالى الاستثمارات الزراعية أخذت في التذبذب صعودًا وهبوطًا على مدى الفترة الزمنية االخاصة بالدراسة، حيث بلغ حدها الأدنى حوالى ٥,٣٧ مليار جنيه بالاسعار الجارية عام ٢٠١٢ وبمعدل نمو بين عامى ٢٠١٢/٢٠١١ بلغ نحو ٢١,٤-%، بينما بلغ حدها الأقصى قرابة ٢٤,٩٨٧مليار جنيه في عام ٢٠١٨، وبمعدل نمو بين عامى ٢٠١٨/٢٠١٧ بلغ نحو ٤٢,٤٥%.

وبتقدير معادلة الاتجاة الزمنى العام لإجمالى الاستثمارات الزراعية خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، بالمعادلة رقم (٣) جدول رقم (٢-٢) تبين أنها أخذت اتجاهًا عامًا متزايدًا ومعنوى إحصائيًا عند مستوى ١% بمقدار زيادة سنوية بلغ نحو ٠,٤١٤ مليار جنيه، وبمعدل نمو بلغ حوالي ٤,١٦% سنويًا من متوسط إجمالي الاستثمارات الزراعية خلال فترة الدراسة البالغ نحو ٩,٩٤ مليار جنيه.

تشير قيمة معامل التحديد المعدل أن نحو ٣٥% من التغيرات التى تؤثر في إجمالى الاستثمارات الزراعية ترجع إلى العوامل التكنولوجية والاقتصادية التى يعكسها عنصر الزمن، بينما ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخرى غير مقيسة.

د- نسبة الاستثمارات الزراعية الخاصة إلى إجمالي الاستثمارات الزراعية (p_1)

وبتقدير معادلة الاتجاة الزمنى العام لنسبة الاستثمارات الزراعية الخاصة إلى إجمالي الاستثمارات الزراعية خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، بالمعادلة رقم (٤) جدول رقم (٢-٢) تبين أن المعادلة غير معنوية.

ه- نسبة الاستثمارات الزراعية العامة إلى إجمالى الاستثمارات الزراعية (p_2)

وبتقدير معادلة الاتجاة الزمنى العام لنسبة الاستثمارات الزراعية العامة إلى إجمالي الاستثمارات الزراعية خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، بالمعادلة رقم (٥) جدول رقم (٢-٢) تبين أن المعادلة غير معنوية.

٢- تطور الاستثمارات القومية خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨) وتشمل الاتى:

أ- الاستثمارات القومية للقطاع الخاص

تشير بيانات جدول رقم (٢-٣) أن الاستثمارات القومية للقطاع الخاص أخذت في التذبذب صعودًا وهبوطًا على مدى الفترة الزمنية الخاصة بالدراسة، حيث بلغ حدها الأدني حوالى ٣٠,٩١ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠٠٠ تمثل حوالي ٤٨% من إجمالى الاستثمارات القومية في نفس العام، بينما بلغت حدها الأقصي عام ٢٠١٨ نحو ٣١٦,٤ مليار جنيه تمثل نحو ٤٣,٨٨% من إجمالي الاستثمارات القومية في نفس العام، ٢٠١٧، ٢٠١٨ بلغ نحو ٤٨,٢٢% .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام للاستثمارات القومية الخاصة خلال فترة الدراسة، بالمعادلة رقم (٦) في جدول رقم (٢-٤) يتبين أنها أخذت إتجاهًا عامًا متزايدًا ومعنوى إحصائيًا عند مستوى ١% بمقدار زيادة سنوى بلغ نحو ١٣,٠٩ مليار جنيه وبمعدل نمو بلغ نحو ١٠,٩٨% سنويًا من متوسط قيمة الاستثمارات

القومية خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨) البالغ نحو ١١٩,٢٤مليار جنيه، ويشير معامل التحديد المعدل أن نحو ٩٩% من التغيرات التي تؤثر في الاستثمارات القومية الخاصة ترجع إلى العوامل التكنولوجية والاقتصادية التي يعكسها عنصر الزمن، بينما ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخري غير مقيسة.

ب- الاستثمارات القومية بالقطاع العام (x_5)

يستدل من بيانات جدول رقم (٢-٣) أن الاستثمارات القومية بالقطاع العام أخذت في التذبذب صعودًا وهبوطًا خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، حيث بلغ حدها الأدنى حوالى ٣١,٣٧ مليار جنيه بالاسعار الجارية تمثل حوالى ٤٩,٣% من إجمالى الاستثمارات القومية، وبمعدل نمو بين عامى ٢٠٠١/٢٠٠٠ بلغ نحو -٦,٥%، بينما بلغ حدها الاقصى عام ٢٠١٨ نحو ٤٠٤,٧٢٨ مليار جنيه تمثل نحو ٥٦,١٢% من إجمالى الاستثمارات القومية وبمعدل نمو بين عامي ٢٠١٨/٢٠١٧ بلغ نحو ٣٤,٥٣%.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام للاستثمارات القومية العامة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، بالمعادلة رقم (٧) في جدول رقم (٢-٤) يتبين أنها أخذت إتجاهًا عامًا متزايدًا ومعنوى إحصائيًا عند مستوى ١% بمقدار زيادة سنوى بلغ نحو ١٢,٢١مليار جنيه وبمعدل نمو بلغ قرابة ١١,٥٠% سنويًا من متوسط قيمة الاستثمارات القومية خلال فترة الدراسة البالغ نحو ١٠٦,١٤ مليار جنيه بالاسعار الجارية، وتشير قيمة معامل التحديد المعدل إن نحو ٨١% من التغيرات التي تؤثر في الاستثمارات القومية بالقطاع العام ترجع إلى العوامل التكنولوجية والاقتصادية التي يعكسها عنصر الزمن، بينما ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخري غير مقيسة.

جدول رقم (٢-٣) تطور كل من الاستثمارات القومية ومعدل نموها والنسبة المئوية للاستثمارات القومية في مصر خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨) في مصر **القيمة بالمليار جنيه**

السنة	الاستثمارات القومية بالأسعار الجارية			معدل نمو الاستثمارات القومية بالأسعار الجارية			نسبة الاستثمارات القومية %	
	الخاص X_4	العام X_5	الاجمالي X_6	الخاص G_4	العام G_5	الاجمالي G_6	الخاص إلى الإجمالي P_3	العام إلى الإجمالي P_4
٢٠٠٠	٣٠,٩٠٩	٣٣,٥٤٠	٦٤,٤٤٩	-	-	-	٤٨,٠	٥٢,٠
٢٠٠١	٣٢,٢١١	٣١,٣٧٠	٦٣,٥٨١	٤,٢	٦,٥-	١,١-	٥٠,٧	٤٩,٣
٢٠٠٢	٣١,٨٤٦	٣٥,٦٦٥	٦٧,٥١١	١,١-	١٣,٧	٦,٢	٤٧,٢	٥٢,٨
٢٠٠٣	٣٣,٦٤٦	٣٤,٤٥٧	٦٨,١٠٣	٥,٧	٣,٤-	٠,٩	٤٩,٤	٥٠,٦
٢٠٠٤	٣٧,١٠٠	٤٢,٤٥٦	٧٩,٥٥٦	١٠,٣	٢٣,٢	١٦,٨	٤٦,٦	٥٣,٤
٢٠٠٥	٤٦,٤١٧	٥٠,٠٣٩	٩٦,٤٥٦	٢٥,١	١٧,٩	٢١,٢	٤٨,١	٥١,٩
٢٠٠٦	٦٦,٣٢٥	٤٩,٤١٦	١١٥,٧٤١	٤٢,٩	١,٢-	٢٠,٠	٥٧,٣	٤٢,٧
٢٠٠٧	٩٧,٣٠٠	٥٨,٠٤٢	١٥٥,٣٤٢	٤٦,٧	١٧,٥	٣٤,٢	٦٢,٦	٣٧,٤
٢٠٠٨	١٢٩,٠٨٠	٧٠,٤٥٥	١٩٩,٥٣٥	٣٢,٧	٢١,٤	٢٨,٥	٦٤,٧	٣٥,٣
٢٠٠٩	٩٥,٤٧٦	١٠١,٦٦١	١٩٧,١٣٧	٢٦,٠-	٤٤,٣	١,٢-	٤٨,٤	٥١,٦
٢٠١٠	١٢٦,٧٣٨	١٠٥,٠٨٩	٢٣١,٨٢٧	٣٢,٧	٣,٤	١٧,٦	٥٤,٧	٤٥,٣
٢٠١١	١٤١,٦٧٦	٨٧,٣٩٠	٢٢٩,٠٦٦	١١,٨	١٦,٨-	١,٢-	٦١,٨	٣٨,٢
٢٠١٢	١٥٣,٥٢٣	٩٢,٥٤٦	٢٤٦,٠٦٩	٨,٤	٥,٩	٧,٤	٦٢,٤	٣٧,٦

٢٠١٣	١٤٥,٧١٢	٩٥,٩٠٠	٢٤١,٦١٢	٥,٠-	٣,٦	١,٨-	٦٠,٣	٣٩,٧
٢٠١٤	١٥٤,٦١٨	١١٠,٤٧٤	٢٦٥,٠٩٢	٦,١	١٥,٢	٩,٧	٥٨,٣	٤١,٧
٢٠١٥	١٨٥,٩١٦	١٤٧,٧٩٣	٣٣٣,٧٠٩	٢٠,٢	٣٣,٨	٢٥,٩	٥٥,٧	٤٤,٣
٢٠١٦	٢٢٧,٢٩٥	١٦٤,٧٤٤	٣٩٢,٠٣٩	٢٢,٣	١١,٥	١٧,٥	٥٨,٠	٤٢,٠
٢٠١٧	٢١٣,٤٦٢	٣٠٠,٨٤٧	٥١٤,٣٠٩	٦,١-	٨٢,٦	٣١,٢	٤١,٥	٥٨,٥
٢٠١٨	٣١٦,٤٠٠	٤٠٤,٧٢٨	٧٢١,١٢٨	٤٨,٢٢	٣٤,٥٣	٤٠,٢١	٤٣,٨٨	٥٦,١٢
المتوسط	١١٩,٢٩	١٠٦,١٤	٢٢٥,٣٨	-	-	-	٥٢,٩	٤٧,١

المصدر: جمعت وحسبت: من الموقع الالكترونى لوزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى

جدول رقم (٢-٤) تقديرات معادلات الاتجاه الزمنى العام الاستثمارات القومية (للقطاع الخاص، للقطاع العام) ونسبة كل منهما إلى الإجمالى في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

رقم المعادلة	البيان	معادلة الاتجاه الزمنى العام	R^{-2}	متوسط الظاهرة	F المقدرة والمعنوية	مقدار التغير	معدل النمو السنوي%
٦	الاستثمارات القومية للقطاع الخاص	ص^ = -٥,١٤١+١٣,٠٩س (-٠,٦٣٣) (١٦,٦٣٥)**	٠,٩٩	١١٩,٢٤	(٢٧٦,٧٢٣)**	١٣,٠٩	١٠,٩٨
٧	الاستثمار القومى للقطاع العام	ص^ =-٩,٨٢٥+١٢,٢١س (-٠,٥٣٥)٠ (٦,٦٠٢)**	٠,٨١	١٠٦,١٤	(٤٣,٥٨٦)**	١٢,٢١	١١,٥٠
٨	إجمالى الاستثمار القومية	ص^ =-١٤,٨٦+٢٥,٢٨س (-٠,٦٨٠)٠ (١١,٨٢)**	٠,٨٩	٢٢٥,٣٨	(١٢٩,٧١٢)**	٢٥,٢٨	١١,٢٢
٩	نسبة الاستثمارات القومية للقطاع الخاص إلى الإجمالى	ص^ = ٤٩,٦٩+٠,٤٢٤س (١٥,١٥٥)** (١,٤٠٦)٠	٠,٠٦	٥٢,٩@	٠(١,٩٧٧)	٠,٤٢٤	٠,٨٠
١٠	نسبة الاستثمارات القومية للقطاع العام إلى الإجمالى	ص^ = ٥٠,٤٨-٠,٤٣٣س (-١,٤٢١)٠	٠,٠٦	٤٧,١@	(٢,٠٢)٠	-٠,٤٣٣	-٠,٩٢

حيث: @ تشير إلى المتوسط الهندسي (**) تشير إلى المعنوية عند ٠,٠١، (*) تشير إلى المعنوية عند ٠,٠٥، (٠) تشير إلى عدم المعنوية .

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم (٢-٣) بالدراسة

ج- إجمالى الاستثمارات القومية

تشير بيانات جدول رقم (٢-٣) أن إجمالى الاستثمارات القومية أخذت في التذبذب صعودًا وهبوطًا على مدى فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، حيث تراوحت بين حد أدني بلغ حوالى ٦٣,٥٨ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠٠١، وبمعدل نمو بين عامي ٢٠٠٠، ٢٠٠١ نحو -١,٣، بينما بلغ حدها الأقصي عام ٢٠١٨ نحو ٧٢١,١٣ مليار جنيه، بمعدل نمو بين عامي ٢٠١٧، ٢٠١٨ بلغ نحو ٤٠,٢١%.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام للاستثمارات القومية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، بالمعادلة رقم (٨) في جدول رقم (٢-٤) يتبين أنها أخذت إتجاهًا عامًا متزايدًا ومعنوى إحصائيًا عند مستوى ١% بمقدار زيادة سنوى بلغ نحو ٢٥,٢٨ مليار جنيه وبمعدل نمو بلغ قرابة ١١,٢٢% سنويًا من متوسط قيمة إجمالى الاستثمارات القومية خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨) البالغ نحو ٢٢٥,٣٨ مليار جنيه، ويشير معامل التحديد المعدل أن نحو ٨٩% من التغيرات التي تؤثر في إجمالى الاستثمارات القومية ترجع إلى العوامل التكنولوجية والاقتصادية التي يعكسها عنصر الزمن، بينما ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخري غير مقيسة.

د- نسبة الاستثمارات القومية الخاصة إلى الإجمالى % (P3%)

وبتقدير معادلة الاتجاة الزمنى العام لنسبة الاستثمارات القومية الخاصة إلى إجمالي الاستثمارات القومية خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، بالمعادلة رقم (٩) جدول رقم (٢-٤) تبين أن المعادلة غير معنوية.

هـ - نسبة الاستثمارات القومية العامة إلى الإجمالى %(P4%)

وبتقدير معادلة الاتجاة الزمنى العام لنسبة الاستثمارات القومية الخاصة إلى إجمالي الاستثمارات القومية خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، بالمعادلة رقم (١٠) في الجدول رقم (٢-٤) تبين أن المعادلة غير معنوية.

٣- تطور الناتج المحلى الزراعى في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨) ويشمل الآتي

أ- الناتج المحلى الزراعى الخاص

تشير بيانات جدول رقم (٢-٥) أن الناتج المحلى الزراعى الخاص أخذ في التذبذب صعودًا وهبوطًا خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، حيث تراوح بين حد أدني بلغ حوالى ٥٢,٦٤ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠٠٠، تمثل حوالى ٩٩,٦% من اجمالى الناتج المحلى الزراعى البالغ نحو ٥٢,٨٤٥ مليار جنيه في نفس العام، بينما بلغ حدها الأقصي عام ٢٠١٨ نحو ٤٩٧,٧٣٤مليار جنيه، ويمثل نحو ٩٩,٩٣% من اجمالى الناتج المحلى الزراعى البالغ حوالى ٤٩,٠٩٨مليار جنيه وبمعدل نمو بين عامي ٢٠١٧، ٢٠١٨ بلغ نحو٢٥%.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام للناتج المحلى الزراعى الخاص خلال فترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، بالمعادلة رقم (١١) في جدول رقم (٢-٦) يتبين أنها أخذت إتجاهًا عامًا متزايدًا ومعنوى إحصائيًا عند مستوى ١% بمقدار زيادة سنوى بلغ نحو ٢٠,٠٥ مليار جنيه وبمعدل نمو بلغ قرابة ١١,٦٠% سنويًا من متوسط قيمة الناتج المحلى الزراعى الخاص خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨) البالغ نحو ١٧٢,٨٥ مليار جنيه، كما يشير معامل التحديد المعدل إن نحو ٩٨% من التغيرات التي تؤثر في إجمالى الناتج الزراعى المحلى الخاص ترجع إلى العوامل التكنولوجية والاقتصادية التي يعكسها عنصر الزمن، بينما ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخري غير مقيسة.

ب- الناتج المحلى الزراعى العام

يستدل من بيانات جدول رقم (٢-٥) أن الناتج المحلى الزراعى العام أخذ في التذبذب صعودًا وهبوطًا خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، حيث تراوح بين حد أدني بلغ حوالى ٠,٠١٨ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠٠٧، تمثل حوالى ٠,٠٢% من اجمالى الناتج المحلى الزراعى البالغ نحو ٩٩,٩٥٢ مليار جنيه في نفس العام، وبمعدل نمو بين عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ بلغ نحو-٨٧%، بينما بلغ حدها الأقصي عام ٢٠١٧ نحو ٠,٤٠ مليار جنيه، بمعدل نمو ٠,١% من اجمالى الناتج المحلى الزراعى البالغ حوالى ٣٩٨,٥٣٩ مليار جنيه في نفس العام وبمعدل نمو بين عامي ٢٠١٦، ٢٠١٧ بلغ نحو٦٨,١%.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام للناتج المحلى الزراعى العام خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، بالمعادلة رقم (١٢) في جدول رقم (٢-٦) يتبين أن المعادلة غير معنوية.

ج- إجمالى الناتج المحلى الزراعى

تشير بيانات جدول رقم (٢-٥) أن الناتج المحلى الزراعى أخذ في التذبذب صعودًا وهبوطًا خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، حيث تراوح بين حد أدني بلغ حوالى ٥٢,٦٤ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠٠٠، بينما بلغ حده الأقصي عام ٢٠١٨ نحو ٤٩٨,٠٩٨ مليار جنيه، وبمعدل نمو بين عامي ٢٠١٧، ٢٠١٨ بلغ نحو٢٥%.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لإجمالى الناتج المحلى الزراعى خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، بالمعادلة رقم (١٣) في جدول رقم (٢-٦) يتضح أنها أخذت إتجاهًا عامًا متزايدًا ومعنوى إحصائيًا عند مستوى ١% بمقدار زيادة سنوى بلغ نحو ٢٠,٠٦٢ مليار جنيه وبمعدل نمو بلغ قرابة ١١,٦٠% سنويًا من متوسط قيمة الناتج المحلى الزراعى خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨) البالغ نحو ١٧٢,٩٨ مليار جنيه.

وتُشير قيمة معامل التحديد المعدل أن نحو ٩٨% من التغيرات التي تؤثر في إجمالى الناتج المحلى الزراعى ترجع إلى العوامل التكنولوجية والاقتصادية التي يعكسها عنصر الزمن، بينما ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخري غير مقيسة.

٤- تطور الناتج المحلى القومى(بتكلفة عوامل الانتاج) في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨) ويشمل الآتي

أ- الناتج المحلى القومى للقطاع الخاص

تشير بيانات جدول رقم (٢-٧) أن الناتج المحلى القومى الخاص أخذ في التذبذب صعودًا وهبوطًا خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٧)، حيث تراوح بين حد أدني بلغ حوالى ٢١٨,٨٤ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠٠٠، تمثل حوالى ٦٩,٣% من اجمالى الناتج المحلى القومى البالغ نحو ٣١٥,٦٧مليار جنيه

جدول رقم (٢-٥) تطور كل من إجمالى الناتج المحلى الزراعى ومعدل نمو الناتج المحلى الزراعى في مصر خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨) **القيمة : بالمليار جنيه**

السنوات	إجمالي الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية			معدل نمو الناتج المحلي الزراعي			نسبة الناتج المحلي الزراعي %	
	الخاص X_7	العام X_8	الاجمالي X_9	الخاص G_7	العام G_8	الاجمالي G_9	الخاص إلى الإجمالي P_5	العام إلى الإجمالي P_6
٢٠٠٠	٥٢,٦٣٦	٠,٢٠٩	٥٢,٨٤٥	-	-	-	٩٩,٦	٠,٤
٢٠٠١	٥٤,٨٤٩	٠,٢١٦	٥٥,٠٦٥	٤,٢	٣,٣	٤,٢	٩٩,٦	٠,٤
٢٠٠٢	٥٨,٣١٥	٠,٠٥٥	٥٨,٣٧٠	٦,٣	٧٤,٥-	٦,٠	٩٩,٩	٠,١
٢٠٠٣	٦٣,٧٧١	٠,٠٥١	٦٣,١٢٢	٩,٤	٧,٣-	٩,٣	٩٩,٩	٠,١
٢٠٠٤	٦٩,٢٠٠	٠,٥٣	٦٩,٢٥٣	٨,٥	٣,٩	٨,٥	٩٩,٩	٠,١
٢٠٠٥	٧٥,٢٣٨	٠,٥٤	٧٥,٢٩٢	٨,٧	١,٩	٨,٧	٩٩,٩	٠,١
٢٠٠٦	٨١,٧٥٣	٠,١٤٠	٨١,٨٩٣	٨,٧	١٥٩,٣	٨,٨	٩٩,٨	٠,٢
٢٠٠٧	٩٩,٩٣٤	٠,٠١٨	٩٩,٩٥٢	٢٢,٢	٨٧,١-	٢٢,١	٩٩,٩٨	٠,٠٢
٢٠٠٨	١١٣,٠٨٣	٠,٠٢١	١١٣,١٠٤	١٣,٢	١٦,٧	١٣,٢	٩٩,٩٨	٠,٠٢
٢٠٠٩	١٣٥,٤٤٠	٠,٠٢٥	١٣٥,٤٦٥	١٩,٨	١٩,٠	١٩,٨	٩٩,٩٨	٠,٠٢
٢٠١٠	١٦٠,٩٤١	٠,٠٢٩	١٦٠,٩٧٠	١٨,٨	١٦,٠	١٨,٨	٩٩,٩٨	٠,٠٢
٢٠١١	١٩٠,١٢٦	٠,٠٣٣	١٩٠,١٥٩	١٨,١	١٣,٨	١٨,١	٩٩,٩٨	٠,٠٢
٢٠١٢	١٨٨,٦٥٩	٠,١٢٦	١٨٨,٧٨٥	٠,٨-	٢٨١,٨	٠,٧-	٩٩,٩	٠,١

٢٠١٣	٢٠٩,٦٠٣	٠,١٤٥	٢٠٩,٧٤٨	١١,١	١٥,١	١١,١	٩٩,٩	٠,١
٢٠١٤	٢٤١,٣٢٣	٠,١٧٠	٢٤١,٤٩٣	١٥,١	١٧,٢	١٥,١	٩٩,٩	٠,١
٢٠١٥	٢٧٤,٧٥٩	٠,٢٠٠	٢٧٤,٩٥٩	١٣,٩	١٧,٦	١٣,٩	٩٩,٩	٠,١
٢٠١٦	٣١٨,٦٤٣	٠,٢٣٥	٣١٨,٨٧٨	١٦,٠	١٧,٥	١٦,٠	٩٩,٩	٠,١
٢٠١٧	٣٩٨,١٤٤	٠,٣٩٥	٣٩٨,٥٣٩	٢٥,٠	٦٨,١	٢٥,٠	٩٩,٩	٠,١
٢٠١٨/٢٠١٧	٤٩٧,٧٣٤	٠,٣٦٤	٤٩٨,٠٩٨	٢٥,٠١	٧,٨٥-	٢٥,٠	٩٩,٩٣	٠,٠٧
المتوسط	١٧٢,٨٥	٠,١٣٤	١٧٢,٩٨٢	-	-	-	٩٩,٩٢	٠,٠٨

المصدر: ١- وزارة التخطيط – خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية- اعداد متفرقة

٢- موقع وزارة التخطيط على شبكة الانترنت WWW.mop.gov.eg

جدول رقم (٢-٦) تقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام لكل من الناتج المحلى الزراعى للقطاع الخاص، الناتج المحلى الزراعى للقطاع العام، وإجمالى الناتج الزراعى في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

رقم المعادلة	البيان	معادلة الاتجاه الزمنى العام	R^{-2}	متوسط الظاهرة	F المقدرة والمعنوية	مقدار التغير	معدل النمو السنوي%
١١	الناتج المحلى الزراعى للقطاع الخاص	ص^ = -١٧,٦٥+٢٠,٠٥س (-١,٠٣٥) (١٢,٠٤١)**	٠,٩٨	١٧٢,٨٥	(١٤٤,٠٠)**	٢٠,٠٥	١١,٦٠
١٢	الناتج المحلى الزراعى للقطاع العام	ص^ = ٠,٠٥٣+٠,٠١١س (١,١٠٣) (٢,٠٥٦)*	٠,١٢	٠,١٣٤	(٤,٢٢٧)*	٠,٠١١	٨,٢١
١٣	إجمالى الناتج الزراعى	ص^ = -١٥,٧٦١+١٧,٩٦٧س (-١,٠٣) (١٢,٠١٩)**	٠,٩٨	١٧٢,٩٨	(١٤٤,٤٥٦)**	٢٠,٠٦٢	١١,٦٠

حيث: (**) تشير إلى المعنوية عند ، ٠,٠١ (*) تشير إلى المعنوية عند ٠,٠٥

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم (٢-٥) بالدراسة

في نفس العام، بينما بلغ حده الأقصي عام ٢٠١٨ نحو ٣٠٠٥,٥١٩ مليار جنيه، تمثل حوالى ٦٩,٥% من اجمالى الناتج المحلى القومى البالغ نحو ٤٣٣٣,٨٩٨ مليار جنيه في نفس العام وبمعدل نمو بين عامي ٢٠١٧، ٢٠١٨ بلغ نحو٢٠,٢٧%.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام للناتج المحلى القومى الخاص خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، بالمعادلة رقم (١٤) في جدول رقم (٢-٨) يتبين أنها أخذت إتجاهًا عامًا متزايدًا ومعنوى إحصائيًا عند مستوى ١% بمقدار زيادة سنوى بلغ نحو ١٠١,٨ مليار جنيه وبمعدل نمو بلغ قرابة ١٠,٩٨% سنويًا من متوسط قيمة الناتج المحلى القومى الخاص خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨) البالغ نحو ٩٢٧,٠٦ مليار جنيه.

وتشير قيمة معامل التحديد المعدل أن نحو ٨٣% من التغيرات التي تؤثر في إجمالى الناتج الزراعى المحلى الخاص ترجع إلى العوامل التكنولوجية والاقتصادية التي يعكسها عنصر الزمن، بينما ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخري غير مقيسة.

ب- الناتج المحلى القومى للقطاع العام

يتضح من بيانات جدول رقم (٢-٧) أن الناتج المحلى القومى للقطاع العام أخذ في التذبذب صعودًا وهبوطًا خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، حيث تراوح بين حد أدني بلغ حوالى ٩٦,٨٣ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠٠٠، تمثل حوالى ٣٠,٧% من اجمالى الناتج المحلى القومى، بينما بلغ حدها الأقصي عام ٢٠١٨ نحو ١٣٢٨,٣٨مليار جنيه، تمثل نحو ٣٠,٧% من اجمالى الناتج المحلى القومى وبمعدل نمو بين عامي ٢٠١٧، ٢٠١٨ نحو٤٥,٩%.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام للناتج المحلى الزراعى العام خلال فترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، بالمعادلة رقم (١٥) في جدول رقم (٢-٨) يتبين أنها أخذت إتجاهًا عامًا متزايدًا ومعنوى إحصائيًا عند مستوى ١% بمقدار زيادة سنوى بلغ نحو ٥٨,٣٩٦ مليار جنيه وبمعدل نمو بلغ قرابة ١٢,٣٣% سنويًا من متوسط قيمة الناتج المحلى القومى العام خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨) البالغ نحو ٤٧٣,٦١مليار جنيه.

ويشير قيمة معامل التحديد المعدل أن نحو ٩٩,٩% من التغيرات التي تؤثر في إجمالى الناتج الزراعى المحلى الخاص ترجع إلى العوامل التكنولوجية والاقتصادية التي يعكسها عنصر الزمن، بينما ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخري غير مقيسة.

ج- إجمالى الناتج المحلى القومى

يستدل من بيانات جدول رقم (٢-٧) أن إجمالى الناتج المحلى القومى أخذ في التذبذب صعودًا وهبوطًا خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، حيث تراوحت بين حد أدني بلغ حوالى ٣١٥,٦٧ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠٠٠، بينما بلغ حدها الأقصي عام ٢٠١٨ بلغ نحو ٤٣٣٣,٩مليار جنيه، وبمعدل نمو بين عامي ٢٠١٧، ٢٠١٨ نحو٢٧,١١%.

جدول رقم (٢-٧) تطور كل من الناتج المحلى القومى ومعدل نموه ونسبة كل من الناتج المحلى القومى الخاص والعام إلى الناتج المحلى القومى الإجمالى في مصر خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨) **القيمة: بالمليار جنيه**

السنوات	الناتج المحلي القومى بتكلفة عوامل الانتاج بالأسعار الجارية			معدل نمو الناتج القومى بالأسعار الجارية			نسبة الناتج المحلي القومى الخاص إلى الإجمالى	نسبة الناتج المحلي القومى العام إلى الإجمالي
	الخاص X_{10}	العام X_{11}	الاجمالي X_{12}	الخاص G_{10}	العام G_{11}	الاجمالي G_{12}	P_7	P_8
٢٠٠٠	٢١٨,٨٤٠	٩٦,٨٣	٣١٥,٦٧	-	-	-	٦٩,٠	٣٠,٧
٢٠٠١	٢٢٨,٨٠١	١٠٣,٧٤	٣٣٢,٥٤	٤,٦	٧,١	٥,٣	٦٨,٨	٣١,٢
٢٠٠٢	٢٣٢,٩٧٩	١٢١,٥٩	٣٥٤,٥٦	١,٨	١٧,٢	٦,٦	٦٥,٧	٣٤,٣

٢٠٠٣	٢٤٦,٩٨٨	١٤٣,٦٣	٣٩٠,٦٢	٦,٠	١٨,١	١٠,٢	٦٣,٢	٣٦,٨
٢٠٠٤	٢٨٤,٠٤	١٧٢,٢٨	٤٥٦,٣٢	١٥,٠	١٩,٩	١٦,٨	٦٢,٢	٣٧,٨
٢٠٠٥	٣١٢,٥٩	١٩٣,٩٢	٥٠٦,٥١	١٠,١	١٢,٦	١١,٠	٦١,٧	٣٨,٣
٢٠٠٦	٣٥٠,٣٦	٢٣٠,٧٨	٥٨١,١٥	١٢,١	١٩,٠	١٤,٧	٦٠,٣	٣٩,٧
٢٠٠٧	٤٣٥,٥٨	٢٧٤,٨١	٧١٠,٣٩	٢٤,٣	١٩,١	٢٢,٢	٦١,٣	٣٨,٧
٢٠٠٨	٥٢٠,٧٣	٣٣٤,٥٧	٨٥٥,٣٠	١٩,٥	٢١,٧	٢٠,٤	٦٠,٩	٣٩,١
٢٠٠٩	٦١٤,٨٥	٣٧٩,٢١	٩٩٤,٠٦	١٨,١	١٣,٣	١٦,٢	٦١,٩	٣٨,١
٢٠١٠	٧٢١,٤٩	٤٢٩,١٠	١١٥٠,٥٩	١٧,٣	١٣,٢	١٥,٧	٦٢,٧	٣٧,٣
٢٠١١	٨١٥,٤٢	٤٩٤,٤٨	١٣٠٩,٩١	١٣,٠	١٥,٢	١٣,٨	٦٢,٣	٣٧,٨
٢٠١٢	١٠٨٦,٧٣	٦٠٨,٣٦	١٦٩٥,١٠	٣٣,٣	٢٣,٠	٢٩,٤	٦٤,١	٣٥,٩
٢٠١٣	١٢٢٢,٢٩	٦٨٦,٠٣	١٩٠٨,٣٢	١٢,٥	١٢,٨	١٢,٦	٦٤,١	٣٥,٩
٢٠١٤	١٣٨٠,٣٠	٧٩٧,٥٢	٢١٧٧,٨٢	١٢,٩	١٦,٣	١٤,١	٦٣,٤	٣٦,٦
٢٠١٥	١٥٩٠,٨٣	٨٦٨,١٨	٢٤٥٩,٠١	١٥,٣	٨,٩	١٢,٩	٦٤,٧	٣٥,٣
٢٠١٦	١٨٤٦,٧١	٨٢٦,٥٩	٢٦٧٣,٣٠	١٦,١	٤,٨-	٨,٧	٦٩,١	٣٠,٩
٢٠١٧	٢٤٩٩,٠٠	٩١٠,٥٠	٣٤٠٩,٥٠	٣٥,٣	١٠,٢	٢٧,٥	٧٣,٣	٢٦,٧
٢٠١٨	٣٣٠٥,٥٢	١٣٢٨,٤	٤٣٣٣,٨٩٨	٢٠,٢٧	٤٥,٩٠	٢٧,١١	٦٩,٥	٣٠,٧٠
المتوسط	٩٢٧,٠٥٥	٤٧٣,٦١	١٤٠٠,٦٧	-	٢٣,٠٠	-	٦٦,٢	٣٣,٨

المصدر: جمعت وحسبت من:١- وزارة التخطيط – خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية- اعداد متفرقة

٢- الموقع الالكترونى لوزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى

جدول رقم (٢-٨) تقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام الناتج المحلى الاجمالى القومى ونسبة كل من الناتج المحلى الإجمالى الخاص والناتج المحلى الإجمالى العام إلى الناتج المحلى الإجمالى القومى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

رقم المعادلة	البيان	معادلة الاتجاه الزمنى العام	R^{-2}	متوسط الظاهرة	F المقدرة والمعنوية	مقدار التغير	معدل النمو السنوي%
١٤	**الناتج المحلى الاجمالى للقطاع الخاص**	ص^ = -٣٠٨,٠٧+١٣٠,٠١س (-٠,٥٧٥) (١٥,٨٥٣)**	٠,٩٥	٩٢٧,٠٦	**(٩٧,٦٥)	١٣٠,٠١٤	١٤,٠٢
١٥	**الناتج المحلى الاجمالى للقطاع العام**	ص^ =-٨,٢٨٩+١٠,٢٩٩س (-٠,٤٥١)· (٦,٠٥٩)**	٠,٩٩٩	٤٧٣,٦١	**(٣٣٧,٢)	٥٨,٣٩٦	١٢,٣٣
١٦	**الناتج المحلى الاجمالى**	ص^ =-١٢,٩٥٧+٢٢,١٨٩س (-٠,٥٩٧)· (١١,٠٧٤)**	٠,٩٩٦	١٤٠٠,٦٧	**(١٦٧,٤٤٥)	١٨٨,٢٦	١٣,٤٤
١٧	**الناتج المحلى الاجمالى الخاص إلى الإجمالى**	ص^ = ٥٠,١٤٣+٠,٤٢٨س (١٥,٢٩٣)** (١,٤١٣)·	٠,٠٣٤	@٦٦,٢	٠(١,٨٣)	٠,١١٥	٠,١٧٤
١٨	**الناتج المحلى الاجمالى العام إلى الإجمالى**	ص^ = ٤٩,٨٥٧-٠,٤٢٨س (١٤,١٢)** (-١,٤١٣)·	٠,٠٣١	@٣٣,٨	·(١,٢١٧)	-٠,١٠٧	-٠,٣١٧

حيث: @ تشير إلى المتوسط الهندسي (**) تشير إلى المعنوية عند ٠,٠١، (*) تشير إلى المعنوية عند ٠,٠٥، (٠) تشير إلى عدم المعنوية .

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم (٢-٧) بالدراسة

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام للناتج المحلى القومى خلال فترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، بالمعادلة رقم (١٦) في جدول رقم (٢-٨) يتبين أنها أخذت إتجاهًا عامًا متزايدًا ومعنوى إحصائيًا عند مستوى ١% بمقدار زيادة سنوى بلغ نحو ١٦٧,٤٤٥ مليار جنيه وبمعدل نمو بلغ قرابة ١٣,٤٤% سنويًا من متوسط قيمة الناتج المحلى الزراعى خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨) البالغ نحو ١٤٠٠,٦٧ مليار جنيه.

ويشير قيمة معامل التحديد المعدل أن نحو ٩٩,٦% من التغيرات التي تؤثر في إجمالى الناتج المحلى القومى ترجع إلى العوامل التكنولوجية والاقتصادية التي يعكسها عنصر الزمن، بينما ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخري غير مقيسة.

د- نسبة الناتج المحلى القومى الخاص إلى الإجمالى

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لنسبة الناتج المحلى القومى الخاص إلى الإجمالى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، بالمعادلة رقم (١٧) في جدول رقم (٢-٨) يتبين أن المعادلة غير معنوية.

ه- نسبة الناتج المحلى القومى العام إلى الإجمالى

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لنسبة الناتج المحلى القومى العام إلى الإجمالى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، بالمعادلة رقم (١٨) في جدول رقم (٢-٨) يتبين أن المعادلة غير معنوية.

ثانيًا: مؤشرات كفاءة أداء الاستثمار في مصر:

للوقوف على مدى كفاءة الاستثمارات الزراعية في مصر خلال فترة الدراسة للقطاع الزراعى فإنه يتم استخدام بعض المؤشرات التالية لقياس هذه الكفاءة:

١- **معدل الاستثمار الزراعى :** ويتم حسابه كالآتى:

معدل الاستثمار الزراعى = حجم الاستثمار الزراعى÷الناتج المحلى الزراعي

أى أنه عبارة عن حجم الاستثمار اللازم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلى الزراعى، وإذا كان أقل من واحد يدل ذلك على وجود كفاءة في الاستثمار الزراعى أى كفاءة في الاستثمار الموجه لقطاع الزراعة، والعكس إذا كان هذا المعدل أكبر من واحد يدل على انخفاض كفاءة الاستثمار الزراعى الموجه لقطاع الزراعة.

وتشير بيانات الجدول رقم (٢-٩) أن متوسط معدل الاستثمار الزراعى الخاص أقل من الواحد الصحيح حيث بلغ حوالى ٠,٠٤٦وهذا يبين كفاءة الاستثمار الزراعى بالقطاع الخاص خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، وهو يتراوح بين حد أدنى يبلغ نحو ٠,٠١٤ عام ٢٠١٢ وحد أقصى حوالى ٠,١٠١ عام ٢٠٠٢، وبإنحراف معيارى يقدر بنحو ٠,٠٢٥ عن المتوسط البالغ حوالى ٠,٠٤٦ خلال فترة الدراسة.

وبالنسبة لكفاءة الاستثمارات الزراعية في القطاع العام خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨) فإن بيانات الجدول رقم (٢-٩) توضح أن متوسط معدل الاستثمارات الزراعية العامة أكبر من الواحد الصحيح حيث بلغ نحو ٥٦,٥١ وبانحراف معيارى يقدر بحوالى ٤٣,٠٤٣ عن المتوسط وقد تراوح معدل الاستثمارات الزراعية في القطاع العام بين حد أدنى بلغ نحو ١٣,٣٧ عام ٢٠٠١ وحد أقصى بلغ حوالى ١٣٥,٧١٤ عام ٢٠٠٨ مما يشير إلى عدم كفاءتها خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (٢-٩) تطور كل من معدل الاستثمار الزراعى، العائد على الاستثمار ومعامل التوطن للاستثمار الزراعى في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

السنوات	معدل الاستثمار الزراعي			العائد على الاستثمارات			معامل التوطن للاستثمارات الزراعية		
	الخاص	العام	الاجمالية	الخاص	العام	الاجمالية	الخاص	العام	إجمالي
٢٠٠٠	٠,٠٧٦	١٥,٣٧	٠,١٥٤	١٣,٠٩	٠,٠٦٥	٦,٤٩٧	٠,٥٤١	٤,٣٨١	٠,٧٥٤
٢٠٠١	٠,٠٩٧	١٣,٣٧	٠,١٤٩	١٠,٣٣	٠,٠٧٥	٦,٧١٨	٠,٦٨٨	٤٤,٢١٧	٠,٧٧٩
٢٠٠٢	٠,١٠١	٦٧,٢٢	٠,١٦٤	٩,٨٩	٠,٠١٥	٦,٠٨٤	٠,٧٤٠	٢٢٩,١٥٢	٠,٨٦٣
٢٠٠٣	٠,٠٥٠	٦٣,١٤	٠,١٠٠	٢٠,٠٤	٠,٠١٦	٩,٩٦٨	٠,٣٦٦	٢٦٣,١٨٤	٠,٥٧٥
٢٠٠٤	٠,٠٥٨	٦٧,١٥	٠,١٠٩	١٧,٣٠	٠,٠١٥	٩,١٦٢	٠,٤٤٣	٢٧٢,٤٩٠	٠,٦٢٦
٢٠٠٥	٠,٠٥٦	٥٨,٧٠	٠,٠٩٩	١٧,٧٠	٠,٠١٧	١٠,١٤٧	٠,٣٨٠	٢٧,٥٠٠	٠,٥١٨
٢٠٠٦	٠,٠٦٤	٢٠,٠٠	٠,٠٩٨	١٥,٥٩	٠,٠٥٠	١٠,١٨١	٠,٣٣٩	٩٣,٤٠٥	٠,٤٩٣
٢٠٠٧	٠,٠٥٤	١٣٥,٢٢	٠,٠٧٨	١٨,٦٥	٠,٠٠٧	١٢,٨٢٩	٠,٢٤٠	٦٠,٢٣٠	٠,٣٥٦
٢٠٠٨	٠,٠٤٦	١٣٥,٧١	٠,٠٧١	٢١,٦٥	٠,٠٠٧	١٤,٠١٠	٠,١٨٦	٦٤٤,٤٧٣	٠,٣٠٦
٢٠٠٩	٠,٠٣٠	١٠٩,٧٢	٠,٠٥١	٣٢,٨٨	٠,٠٠٩	١٩,٧٤١	٠,١٩٦	٤٠٩,٢٦٩	٠,٢٥٥
٢٠١٠	٠,٠٢٤	٩٩,٢٤	٠,٠٤٢	٤١,٦٤	٠,٠١	٢٣,٨٧٢	٠,١٣٧	٤٠٥,٢٢٧	٠,٢٠٨
٢٠١١	٠,٠١٩	٩٩,٢٧	٠,٠٣٦	٥٣,٤٤	٠,٠١٠	٢٧,٨٢٥	٠,١٠٨	٥٦١,٧٢١	٠,٢٠٦
٢٠١٢	٠,٠١٤	٢١,٢١	٠,٠٢٨	٦٩,٩٣	٠,٠٤٧	٣٥,١٤٩	٠,١٠١	١٣٩,٤٠٣	٠,١٩٦
٢٠١٣	٠,٠٢٦	٢٠,٣٥	٠,٠٤٠	٣٨,٥٧	٠,٠٤٩	٢٥,٠١٨	٠,٢١٧	١٤٥,٥٣٨	٠,٣١٦
٢٠١٤	٠,٠٣١	٢٤,٣٩	٠,٠٤٨	٣٢,٢٦	٠,٠٤١	٢٠,٧٧٠	٠,٢٧٧	١٧٦,٦٠	٠,٣٩٦
٢٠١٥	٠,٠٣٠	٢٦,٠٧	٠,٠٤٩	٣٣,٥٠	٠,٠٣٨	٢٠,٤٩٨	٠,٢٥٥	١٥٣,١١٣	٠,٣٥٩
٢٠١٦	٠,٠٣٥	٢٢,٣٥	٠,٠٥٢	٢٨,٣٥	٠,٠٤٥	١٩,٣٣٦	٠,٢٨٧	١١٢,١١٣	٠,٣٥٣
٢٠١٧	٠,٠٢٨	١٥,٢٩	٠,٠٤٤	٣٥,٢٣	٠,٠٦٥	٢٢,٩٨٥	٠,٣٣٢	٤٦,٢٧٠	٠,٢٨٨
٢٠١٨	٠,٠٣٠	٢٣,٩٠	٠,٠٥	٣١,١١	٠,٠٤٢	٢٠,١٧	٠,٣٠٥	٧٨,٤٥٧	٠,٢٩٨
المتوسط	٠,٠٤٦	٥٦,٥١	٠,٠٧٧	٢٨,٤٨	٠,٠٣٣	١٦,٨٩	٠,٣٢٣	٢٠٣,٥١٣	٠,٤٢٩

المصدر: حسبت من بيانات الجدولين (٢-١)، (٢-٥).

وبدراسة كفاءة الاستثمارات الزراعية الاجمالية خلال نفس الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، فإنه يتضح من بيانات الجدول رقم (٢-٩) أن متوسط معدل الاستثمارات الزراعية الاجمالية أقل كثيراً من الواحد الصحيح حيث بلغ حوالى ٠,٠٧٧ وبانحراف معيارى بلغ قرابة ٠,٠٤٣ عن المتوسط، وتراوح معدل الاستثمارات

الزراعية الإجمالية بين حد أدنى بلغ نحو ٠,٠٢٨ عام ٢٠١٢ وحد أقصى بلغ قرابة ٠,١٦٤ عام ٢٠٠٢، مما يشير إلى كفاءتها خلال فترة الدراسة.

٢- معدل العائد على الاستثمار

ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:

العائد على الاستثمار =(الناتج المحلى الاجمالى ÷ الاستثمار) وهو يوضح الناتج المحلى المتولد من وحدة واحدة من الاستثمار في قطاع معين سواء كان في القطاع الخاص أو العام أو الاجمالى فإذا كان قيمة معدل العائد على الاستثمار أكبر من الواحد الصحيح، يعبر ذلك على وجود كفائه في الاستثمار الزراعى، ويعتبر معكوس معدل الاستثمار، فزيادة حجم العائد على الاستثمار في القطاع الخاص مثلا تعتبر من عناصر التى توضح أهمية الاستثمار في هذا القطاع، ويتبين من ذلك أن زيادة العائد على الاستثمار في هذا القطاع يجذب المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع، ويؤدى إلى اتخاذ القرارات الاقتصادية الهامة لكفاءة الاستثمارات الزراعية في هذا القطاع.

وبدراسة كفاءة الاستثمارات الزراعية للقطاع الخاص خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، تبين من بيانات جدول (٢-٩) أن متوسط العائد على الاستثمارات الزراعية للقطاع الخاص بلغ حوالى ٢٨,٤٨ مليار جنيه وبإنحراف معيارى يقدر بحوالى ١٥,٨١٨ عن المتوسط المذكور خلال تلك الفترة المدروسة، يتراوح بين حد أدنى بلغ نحو ٩,٨٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٢ وحد أقصى بلغ نحو ٦٩,٩٣ عام ٢٠١٢ مليار جنيه، وبالنسبة لمتوسط العائد على الاستثمار الزراعى للقطاع الخاص تبين أنه أكبر من الواحد الصحيح مما يدل على كفاءة الاستثمارات الزراعية في القطاع الزراعى الخاص.

وبدراسة متوسط العائد على الاستثمارات الزراعية للقطاع العام خلال فترة الدراسة، تشير بيانات جدول (٢-٩) أن متوسط العائد على الاستثمارات الزراعية للقطاع العام بلغ حوالى ٠,٠٣٣ مليار جنيه وبإنحراف معيارى بلغ نحو ٠,٠٢٣ عن المتوسط المذكور خلال فترة الدراسة، ويتضح من بيانات الجدول أن هذا المعدل أقل من الواحد الصحيح، ويشير ذلك إلى عدم كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعى العام، وأن العائد على الاستثمارات الزراعية للقطاع العام يتذبذب من سنة إلى أخري وأنه تراوح بين حد أدنى بلغ نحو ٠,٠٠٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٨ وحد أقصى بلغ حوالى ٠,٠٧٥ مليار جنيه عام ٢٠٠١.

مما سبق يتضح أن العائد على الاستثمارات الزراعية الخاصة أفضل من نظيره في القطاع العام خلال نفس فترة الدراسة، وبخصوص تذبذب العائد على الاستثمارات الزراعية للقطاع الخاص والعام من عام لآخر خلال فترة الدراسة فيرجع ذلك إلى تقلبات تكاليف مستلزمات الانتاج والعمالة وإيجار الاراضي وأسعار المنتج الزراعي النهائى من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة.

وقد تبين من نفس الجدول (٢-٩) أن متوسط العائد على الاستثمارات الزراعية في إجمالى القطاع الزراعى خلال فترة الدراسة بلغ حوالى ١٦,٨٩ مليار جنيه وبإنحراف معيارى بلغ نحو ٨,٣٩٤ عن المتوسط المذكور خلال فترة الدراسة، ويتضح من بيانات الجدول أن المعدل أكبر من الواحد الصحيح مما يدل على كفاءة الاستثمار الزراعى، وأن العائد على الاستثمارات الزراعية الاجمالية يتذبذب من سنة إلى أخرى وأنه تراوح بين حد أدنى بلغ نحو ٦,٤٩٧ عام ٢٠٠٠ وحد أقصى بلغ نحو ٣٥,١٤٩ مليار جنيه عام ٢٠١٢، وذلك لتذبذب أسعار المدخلات المتمثلة في التكاليف الثابتة والمتغيرة والمخرجات المتمثلة في المنتج النهائى.

٣- معامل التوطن

ويتم حساب معامل التوطن من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معامل التوطن} = \frac{\text{نسبة الاستثمار الزراعى من الاستثمار الكلى}}{\text{نسبة الناتج المحلى الزراعى من الناتج المحلى الاجمالى}}$$

فمعامل التوطن يعبر عن مدى مساهمة القطاع الزراعى في توليد الناتج المحلى الاجمالى، وفقًا لقيمة الاستثمارات المنفذه فى القطاع الزراعى.

فإذا كان معامل التواطن أقل من الواحد الصحيح دل ذلك على وجود كفاءة في الاستثمارات الزراعية

أما إذا كان معامل التوطن أكبر من الواحد الصحيح دل ذلك على عدم وجود كفاءة في الاستثمارات الزراعية وذلك لأن قطاع الزراعة حصل على استثمارات تفوق الناتج المحلى الزراعى المتولد منه.

وبدراسة قيمة معامل التوطن للاستثمارات الزراعية في مصر للقطاع الخاص خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨) يتضح من بيانات الجدول رقم (٢-٩) أن متوسط معامل التوطن للاستثمارات الزراعية للقطاع الخاص بلغ حوالى ٠,٣٢ مليار جنيه وبإنحراف معيارى يقدر بحوالى ٠,١٨٢ عن المتوسط خلال فترة الدراسة ، وأنه يتراوح بين بين حد أدنى بلغ نحو ٠,٠١٠ عام ٢٠١٢ وحد أقصى بلغ نحو ٠,٧٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٢، وقد تبين أن هذا المعدل أقل من الواحد الصحيح مما يدل على كفاءة الاستثمارات الموجه إلى القطاع الزراعى الخاص.

وبدراسة قيمة معامل التوطن للاستثمارات الزراعية في مصر للقطاع العام خلال فترة الدراسة، يتضح من بيانات الجدول رقم (٢-٩) أن متوسط معامل التوطن للاستثمارات الزراعية للقطاع العام بلغ حوالى ٢٠٣,٥١٣ مليار جنيه وبإنحراف معيارى يقدر بنحو ١٩٧,٥٠٨ عن المتوسط خلال فترة الدراسة وأنه يتراوح بين حد أدنى بلغ نحو ٤,٣٨١ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ وحد أقصى بلغ حوالى ٦٤٤,٤٧٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٨، ويستدل من ذلك أن معامل التوطن للاستثمارات الزراعية في مصر للقطاع العام خلال فترة الدراسة أكبر من الواحد الصحيح مما يدل على عدم كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعى العام.

وبدراسة قيمة معامل التوطن لإجمالى الاستثمارات الزراعية خلال فترة الدراسة، يتضح من بيانات الجدول رقم (٢-٩) أن متوسط معامل التوطن لإجمالى الاستثمارات الزراعية في مصر خلال فترة الدراسة بلغ حوالى ٠,٤٢٩ مليار جنيه وبإنحراف معيارى يقدر بحوالى ٠,٨٦٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٢، وقد تبين أن هذا المعدل أقل من الواحد الصحيح ويذل ذلك على كفاءة الاستثمار في إجمالى القطاع الزراعى، كما يدل على قدرة القطاع الزراعى المصرى على اقامة مشروعات أكثر من غيره من القطاعات وعلى قدرته على توظيف استثماراته فى المشروعات.

٤- معامل التكثيف الراسمالى (معامل التوظيف) لإجمالى القطاع الزراعى

هو عبارة عن النسبة بين الاستثمار وعدد العمال، ويحسب من المعادلة التالية:

معامل التكثيف الراسمالى = إجمالى الاستثمار ÷ عدد العمال

وكلما انخفض هذا المعامل دل ذلك على زيادة عدد العمال بنسبة أكبر من زيادة حجم الاستثمار.

ومعامل التكثيف الراسمالى لإجمالى القطاع الزراعى (معامل التوظيف)= إجمالى الاستثمارات الزراعية ÷ إجمالى القوة العاملة الزراعية (إجمالى عدد العمال الزراعيين)

وبالتالى يعكس هذا المعامل مدى مساهمة القطاع في تقليل حجم البطالة

وباستعراض تطور معامل التوظيف في القطاع الزراعى في الجدول رقم (٢-١٠) يتضح أن هذا المعامل يتراوح بين حد أدنى بلغ نحو٠,٨٣٩مليون جينه/الف عامل فى عام٢٠١٢وحد أقصى يبلغ نحو ٣,٤٦٩مليون جنيه/الف عامل في عام ٢٠١٨وبمتوسط سنوى بلغ نحو١,٦٥٩مليون جنيه /الف عامل خلال فترة الدراسة، ويُشير ذلك إلى كثافة استخدم رأس المال أى أن قطاع الزراعة كثيف استخدام راس المال

٥- مضاعف الاستثمار

ويوضح هذا المعامل مقدار التغير في قيمة الناتج المتولد من تغير الاستثمار بوحدة واحدة ويُعبر مضاعف الاستثمار الزراعى عن مقدار التغير في قيمة الناتج المحلى الزراعى المتولد من تغير الاستثمار الزراعى بوحدة واحدة. ويتم حساب مضاعف الاستثمار في كل من القطاع الزراعى الخاص، القطاع الزراعى العام وإجمالى القطاع الزراعى. ويتم حسابه من المعادلة التالية:-

مضاعف الاستثمار لقطاع ما = مقدار التغير في قيمة الناتج المحلى في القطاع ÷ مقدار التغير في قيمة الاستثمار في ذلك القطاع

(أ) مضاعف الاستثمار للقطاع الزراعى الخاص

وتشير بيانات الجدول رقم (٢-١٠) أن مضاعف الاستثمار للقطاع الزراعى الخاص أخذ في التذبذب صعودًا وهبوطًا بين حد أدنى يبلغ نحو -٩٧,٤عام ٢٠٠٨ وحد أقصي يبلغ حوالى١٣٢٥,٠١٧ عام ٢٠١٧ وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٦٩,٥١٢ مليون جنيه خلال فترة الدراسة، أى أنه كلما تغير الاستثمار في القطاع الزراعى الخاص بوحدة واحدة تغيرت قيمة الناتج في هذا القطاع بحوالى٦٩,٥١٢ مليون جنيه.

(ب) مضاعف الاستثمار للقطاع الزراعى العام

يتضح من بيانات الجدول رقم (٢-٩) أن مضاعف الاستثمار للقطاع الزراعى العام أخذ في التذبذب صعودًا وهبوطًا بين حد أدنى يبلغ نحو -٠,٢٣٢ عام ٢٠٠٦ وحد أقصي يبلغ حوالى ٠,٩٢١ عام ٢٠١٦ وبمتوسط سنوى بلغ نحو خلال فترة الدراسة، أى أنه كلما تغير الاستثمار في القطاع الزراعى العام بوحدة واحدة تغيرت قيمة الناتج في هذا القطاع بحوالى٠,٠٥٤ مليون جنية.

(ج) **مضاعف الاستثمار الزراعى الإجمالى**

وتشير بيانات الجدول رقم (٢-١٠) أن مضاعف الاستثمار الزراعى الإجمالى يأخذ في التذبذب صعودًا وهبوطًا بين حد أدنى يبلغ نحو -٢١٤,٣٢٨عام ٢٠١٠ وحد أقصي يبلغ حوالى ٣٢٠,٧٥٨ عام ٢٠١١، وبمتوسط سنوى بلغ نحو مليون جنية خلال فترة الدراسة، أى أنه كلما تغير الاستثمار الزراعى الإجمالى بوحدة واحدة تغيرت قيمة الناتج الزراعى بمقدار ١٢,٠٥٨مليون جنيه.

جدول رقم (٢-١٠) تطور كل من معامل التكثيف الراسمالى للقطاع الزراعى، إجمالى القوى العاملة الزراعية ومضاعف الاستثمار الزراعي في مصر خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

السنوات	معامل التكثيف الراسمالي لإجمالي القطاع الزراعي#	إجمالي القوى العاملة الزراعية (بالمليون عامل)	مضاعف الاستثمار الزراعي (بالمليون جنيه)		
			الخاص	العام	الاجمالي
٢٠٠٠	١,٦٦٠	٤,٩	-	-	-
٢٠٠١	١,٦٣٩	٥,٠	١,٧١٨	٠,٠٢٢-	٣٥,٢٣٨
٢٠٠٢	١,٩١٩	٥,٠	٥,٨٨٥	٠,١٩٩-	٢,٣٦٦
٢٠٠٣	١,٢٥٥	٥,١	٢,٠١٠-	٠,٠٠٨	١,٧٠٩-
٢٠٠٤	١,٤٨٢	٥,١	٦,٦٤٥	٠,٠٠٦	٤,٦٩٨
٢٠٠٥	١,٤٢٧	٥,٢	٢٤,١٥٢	٠,٠٠٣-	٤٣,٤٤٦-
٢٠٠٦	١,٥٤٧	٥,٢	٦,٥٥٤	٠,٢٣٢-	١٠,٥٧٩
٢٠٠٧	١,٤٧٠	٥,٣	١٥٩,٤٨٢	٠,٣٣٣	٧١,٣٧٩-
٢٠٠٨	١,٤٩٥	٥,٤	٩٧,٤٠٠-	٠,٠٠٧	٤٦,٦٣٨
٢٠٠٩	١,٢٢٥	٥,٦	٢٠,٢٥١-	٠,٠٣٧-	١٨,٤٦٥-
٢٠١٠	٠,٩٧٧	٦,٩	١٠٠,٨٩٨-	٠,٠٣٠	٢١٤,٣٢٨-
٢٠١١	١,٠٠٥	٦,٨	٩٥,٠٦٥-	٠,٠١٠	٣٢٠,٧٥٨
٢٠١٢	٠,٨٣٩	٦,٤	١,٧٠٦	٠,١٥٤-	٠,٩٣٩
٢٠١٣	١,٢١٥	٦,٩	٧,٦٥٥	٠,٠٦٨	٦,٩٥٨
٢٠١٤	١,٧١٠	٦,٨	١٥,٤٩٦	٠,٠٢١	٩,٧٨٩
٢٠١٥	٢,١٦٤	٦,٢	٤٦,٤٣٩	٠,٠٢٨	١٨,٧٢٧
٢٠١٦	٢,٥٧٧	٦,٤	١٤,٤٤٠	٠,٩٢١	١٤,٢٧٣
٢٠١٧	٢,٤٤٢	٧,١	١٣٢٥,٠١٧	٠,٢٠٣	٩٣,٩٤٠
٢٠١٨	٣,٤٦٩	٧,١٢	٢١,١٧	٠,٠٢٩	١٣,٥٣
المتوسط	١,٦٥٩	٥,٩١٧	٦٩,٥١٢	٠,٠٥٤	١٢,٠٥٨

حيث: # تشير إلى مليون جنيه /ألف عامل

المصدر: ١- جمعت وحسبت من بيانات الجدولين (٢-١)،(٢-٥)

٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، أعداد مختلفة.

دراسة العوامل الاقتصادية والمعوقات المؤثرة على الاستثمارات الزراعية في مصر

تمهيد :

يُعتبر القطاع الزراعي من أهم قطاعات الاقتصاد القومي المصري، حيث تعتبر الزراعة المصرية هي الدعامة الاساسية للبنيان الاقتصادى المصري إذ تساهم بنصيب كبير في التنمية الاقتصادية، ولا يمكن للقطاع الزراعي أن يقوم بدوره في التنمية بدون توفر قدر مناسب من الاستثمارات، حيث تعتبر الاستثمارات من أهم وسائل تنفيذ برامج التنمية الزراعية والتي بدورها تساعد على زيادة الطاقات الانتاجية، وقد تذبذبت الاستثمارات الزراعية في الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٨) بين الارتفاع والانخفاض حيث تراوحت قيمتها بين حد أدنى ٥,٣٧١ مليار جنيه عام ٢٠١٢ يمثل حوالى ٢,٢% من إجمالى الاستثمارات القومية الكلية البالغة نحو ٢٤٦,٠٦٩ مليار جنيه فى نفس العام، وحد أقصى بلغ حوالى ٢٤,٩٨٧ مليار جنيه عام ٢٠١٨ يمثل نحو ٣,٥% من إجمالى الاستثمارات القومية الكلية، البالغة نحو ٧٢١,١٢٨ مليار جنيه فى نفس العام.

فالاستثمار الزراعي يعنى إضافة مشروعات إنتاجية جديدة في مجال الزراعة، كما يتم تخصيص جانب هام من رأس المال للاستثمار في تطوير الوسائل الموجودة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية وفتح مجال لفرص عمل وحل مشكلة البطالة فضلاً عن زيادة الإنتاج والتى تساهم في خفض الواردات وزيادة الصادرات مما يؤدى إلى تحسين الميزان التجارى وميزان المدفوعات للدولة، كما أن هذه الزيادة في الإنتاج تؤدى إلى رفع مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع نتيجة لارتفاع الدخول الحقيقية المباشرة للأفراد.

مشكلة البحث:

يواجه القطاع الزراعي العديد من المشاكل الاقتصادية، التي تؤثر على معدلات التنمية في هذا القطاع، ومن أهم هذه المشاكل عدم كفاية الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع وعدم تناسبها مع مساهمة قطاع الزراعة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع كله حيث بلغ متوسط الاستثمارات الزراعية نحو ١٨,٣ مليار جنيه بنسبة حوالي ٤,٤٥% من الاستثمارات الكلية في الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨) مما أدي إلى انخفاض حجم الصادرات الزراعية وكذا انخفاض معدلات التنمية الزراعية وبالتالي انخفاض قدرة القطاع الزراعي على زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية.

هدف البحث:

يهدف البحث التعرف على دور الاستثمارات الزراعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، وكذا الوقوف على أسباب تدني هذه الاستثمارات وذلك من خلال دراسة الاهداف الفرعية التالية:

١- دراسة تطور كل من الاستثمارات القومية والاستثمارات الزراعية.
٢- التعرف على أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على الاستثمارات الزراعية العامة والخاصة في مصر.
٣- التعرف على معوقات الاستثمارات المحلية والاجنبية في مصر.
٤- كيفية التغلب على المعوقات والمشاكل التي تواجه المستثمرين

مصادر البيانات

يعتمد البحث في الحصول على البيانات اللازمة بصفة أساسية على ما هو متاح من البيانات المنشورة التي تصدر من بعض الجهات والمؤسسات الحكومية الرسمية التي لها صلة بموضوع الدراسة والتي من أهمها وزارة التخطيط والمتابعة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، والبنك الأهلي المصري وزارة التنمية الاقتصادية ونشرات الاحصاءات الزراعية التى يصدرها قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الاراضي بالإضافة إلى الابحاث والدراسات والمراجع والرسائل العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

الأسلوب البحثي:

يعتمد البحث في تحقيق أهدافه على أسلوب التحليل الوصفي لتوصيف المشكلة، بالإضافة إلى اسلوب التحليل الكمي باستخدام بعض القياسات المختلفة مثل الاتجاه العام من خلال الاعتماد على اسلوب الانحدار البسيط وكذلك استخدام بعض المعايير الشائعة لتقدير معايير كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي.

الفصل الثالث

أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على الاستثمارات الزراعية ومشاكل ومعوقات الاستثمار الزراعى في مصر.

يوجد عديد من العوامل الاقتصادية المؤثرة على الاستثمارات الزراعية، وفي هذا الجزء من الدراسة نتناول تطور أهم هذه العوامل والتي تم تحديدها بالاستعانة بالدراسات والابحاث السابقة والتي تمثلت في مجموعتين من العوامل، الأولي تضم قيمة كل من القروض الزراعية، المدخرات الزراعية وإجمالى القوى العاملة الزراعية، أما الثانية فتضم نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي، سعر الفائدة، سعر الصرف، وإنتاجية العامل الزراعي وذلك خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧) وسوف نتناول تطور كل من المجموعتين فيما يلي:

المجموعة الأولى:- وتضم قيمة كل من القروض الزراعية، المدخرات الزراعية، وإجمالى القوى العاملة الزراعية

١- **قيمة القروض الزراعية:-** يتضح من بيانات الجدول رقم (٣-١) أن متوسط قيمة القروض الزراعية خلال فترة الدراسة قد بلغ نحو٩,٠٧ مليار جنيه، وتراوح بين حد أدني بلغ نحو٤,٩٢٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ وحد أقصي بلغ نحو ١٤,٢٠ مليار جنيه عام ٢٠١٨ وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام للقروض الزراعية خلال فترة الدراسة [معادلة رقم (١) في الجدول رقم (٣-٢)] تبين أنها أخذت اتجاهًا عامًا متزايدًا، بمعدل تغير سنوي معنوي إحصائيًا بلغ نحو٠,٠٣٤% من متوسط قيمة القروض الزراعية خلال فترة الدراسة كما تبين من نتائج المعادلة أن قيمة معامل التحديد بلغت نحو ٠,٤٩ ويُشير ذلك إلى أن نحو ٤٩% من التغيرات الحادثة في قيمة القروض الزراعية تراجع إلى العوامل التكنولوجيه والاقتصادية التى يعكسها عنصر الزمن أما النسبة الباقية فترجع إلى عناصر أخرى غير مقيسة.

٢- **قيمة المدخرات الزراعية الجارية:-** يتضح من بيانات الجدول رقم (٣-١) أن متوسط قيمة المدخرات الزراعية الجارية خلال فترة الدراسة قد بلغ نحو ١٧,٤٢٤ مليار جنيه، وتراوح بين حد أدني بلغ نحو ١٠,٣٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ وحد أقصي بلغ نحو٢٩,٠مليار جنيه عام ٢٠١٢ وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام للمدخرات الزراعية الجارية خلال فترة الدراسة [معادلة رقم (٢) في الجدول رقم (٣-٢)] تبين أنها أخذت اتجاهًا عامًا متزايدًا، بمعدل تغير سنوي معنوي إحصائيًا بلغ نحو ٤,١٨% من متوسط قيمة المدخرات الزراعية الجارية خلال فترة الدراسة كما تبين أن قيمة معامل التحديد بلغت نحو ٠,٩٤ ويشير ذلك إلى أن نحو ٩٤% من التغيرات الحادثة في المدخرات الزراعية الجارية ترجع إلى العوامل التكنولوجيه والاقتصادية التى يعكسها عنصر الزمن، أما النسبة الباقية فترجع إلى عناصر أخرى غير مقيسة.

جدول رقم (٣-١) تطور كل من الاستثمارات الزراعية، الاستثمارات القومية، القروض الزراعية، المدخرات الزراعية وإجمالى القوة العاملة الزراعية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

السنة	الاستثمارات الزراعية (مليار جنية)	الاستثمارات الزراعية في السنة السابقة (مليار جنية)	اجمالي الاستثمارات القومية (مليار جنية)	قيمة القروض الزراعية (مليار جنية)	المدخرات الزراعية الجارية (مليار جنيه)	إجمالى القوى العاملة الزراعية (بالمليون عامل)
٢٠٠٠	٨,١٣٤	٨,٤١٩	٦٤,٤٤٩	٤,٩٢٣	١٠,٣٣	٤,٩
٢٠٠١	٨,١٩٧	٨,١٣٤	٦٣,٥٨٢	٨,٢٠١	١٠,٤٢	٥,٠
٢٠٠٢	٩,٥٩٤	٨,١٩٧	٦٧,٥١٢	٩,١٠٢	١٠,٥٥	٥,٠
٢٠٠٣	٦,٤٠٣	٩,٥٩٤	٦٨,١٠٣	٨,٤٥٦	١١,١٦	٥,١

٢٠٠٤	٧,٥٥٩	٦,٤٠٣	٧٩,٥٥٦	٨,٥٢١	١١,٨٩	٥,١
٢٠٠٥	٧,٤٢	٧,٥٥٩	٩٦,٤٥٦	٩,٣٥٦	١٣,٥٦	٥,٢
٢٠٠٦	٨,٠٤٤	٧,٤٢	١١٥,٧٤١	١٠,١٥٩	١٥,٩١	٥,٢
٢٠٠٧	٧,٧٩١	٨,٠٤٤	١٥٥,٣٤٢	١٠,٧٩٩	١٦,٦٦	٥,٣
٢٠٠٨	٨,٠٧٣	٧,٧٩١	١٩٩,٥٣٥	١١,٠٢٤	١٧,٤١	٥,٤
٢٠٠٩	٦,٨٦٢	٨,٠٧٣	١٩٧,١٣٧	٦,٤٥٦	١٨,١٧	٥,٦
٢٠١٠	٦,٧٤٣	٦,٨٦٢	٢٣١,٨٢٧	٦,٠٢٥	١٨,٩٢	٦,٩
٢٠١١	٦,٨٣٤	٦,٧٤٣	٢٢٩,٠٦٦	٨,٥٧١	١٩,١٠	٦,٨
٢٠١٢	٥,٣٧١	٦,٨٣٤	٢٤٦,٠٦٨	٨,١٥٤	٢٩,٠	٦,٤
٢٠١٣	٨,٣٨٤	٥,٣٧١	٢٤١,٦١٢	٧,٢٣٧	٢٣,٤	٦,٩
٢٠١٤	١١,٦٢٧	٨,٣٨٤	٢٦٥,٠٩١	٨,٩٨٦	١٨,٣	٦,٨
٢٠١٥	١٣,٤١٤	١١,٦٢٧	٣٣٣,٧٠٩	١١,١٢٥	١٩,٣	٦,٢
٢٠١٦	١٦,٤٩١	١٣,٤١٤	٣٩٢,٠٣٩	١١,٤١٩	٢٠,٦	٦,٤
٢٠١٧	١٧,٣٣٩	١٦,٤٩١	٥١٤,٣٠٩	١٢,١٢٠	٢٢,٨٢	٧,١
٢٠١٨	٢٤,٦٩٩	١٧,٣٣٩	٧٢١,١٢٨	١٤,٢٠	٢٣,٥٥	٧,١٢
المتوسط	٩,٩٤٦	٩,٠٨٩	٢٢٥,٣٨٢	٩,٠٧	١٧,٤٢٤	٥,٩١٧

المصدر:- (١)الموقع الالكترونى لجهاز التعبئة العامة والاحصاء –الكتاب الاحصائى السنوى –اعداد متتالية.
(٢)البنك المركزى المصرى.
(٣)الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات والائتمان المصرفي- أعداد متتالية.

جدول رقم (٣-٢) تقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور كل من القروض الزراعية، المدخرات الزراعية وإجمالى القوى العاملة الزراعية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

رقم المعادلة	البيان	معادلة الاتجاه الزمنى العام	R^{-2}	متوسط الظاهرة	F المقدرة والمعنوية	مقدار التغير	معدل النمو السنوي%
١	**قيمة القروض الزراعية**	ص^ = ٦,٣٤٣+٠,٣٠٤س (٠,٠٤٣) (٦,٤٩)**	٠,٤٩	٩,٠٧	(٤٢,١٢)**	٠,٣٠٤	٠,٠٣٤
٢	**قيمة المدخرات الزراعية**	ص^ =١٠,٩٨٤+٠,٧٢٨س (٠,٠٧٤) (٧,٩٨٥)**	٠,٩٤	١٧,٤٢٤	(٦٣,٧٦)**	٠,٧٢٨	٤,١٨
٣	**إجمالى القوى العاملة الزراعية**	ص^ =٤,٥٨٣+٠,١٣٤س (٠,٠٣١) (٧,٦١٥)**	٠,٧٨	٥,٩١٧	(٥٧,٩٩)**	٠,١٣٤	٢,٢٦٥

حيث:- (**) تشير إلى المعنوية عند ٠,٠١، (٠) تشير إلى عدم المعنوية

المصدر :- جمعت وحسبت من جدول رقم (٣-١) بالدراسة

٣- **إجمالى القوى العاملة الزراعية**:- تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٣-١) أن متوسط إجمالى القوى العاملة الزراعية بلغ نحو ٥,٩١٧ مليون عامل خلال فترة الدراسة، وتراوح بين حد أدنى بلغ حوالى ٤,٩ مليون عامل فى عام ٢٠٠٠ وحد أقصى بلغ نحو ٧,١٢ مليون عام في عام ٢٠١٨ وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالى القوة العاملة الزراعية خلال فترة الدراسة معادلة رقم (٣) في الجدول رقم (٣-٢) تبين أنه أخذ اتجاهًا عامًا متزايدًا، بمعدل تغير سنوي معنوي إحصائيًا بلغ حوالى ٢,٢٦٥% من متوسط إجمالى القوى العاملة الزراعية خلال فترة الدراسة، كما تبين ايضًا أن قيمة معامل التحديد بلغت نحو ٠,٧٨ ويُشير ذلك إلى أن نحو ٧٨% من التغيرات الحادثة في إجمالى القوى العاملة الزراعية ترجع إلى العوامل التكنولوجيه والاقتصادية التى يعكسها عنصر الزمن، بينما ترجع النسبة الباقية إلى عناصر أخرى غير مقيسة.

المجموعة الثانية وتضم كلًا من نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلى، سعر الفائدة على القروض، سعر الصرف وإنتاجية العامل الزراعى

١- **نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلى**:- يتضح من بيانات الجدول رقم (٣-٣) أن المتوسط الهندسى لنسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلى خلال فترة الدراسة بلغ حوالي ١٣,٦٤%، وتراوح بين حد أدني بلغ نحو١٠,٩٩%عام٢٠١٣ وحد أقصي بلغ نحو ١٦,٧٤% عام ٢٠٠٠ وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لنسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلى خلال فترة الدراسة [معادلة رقم (١) في الجدول رقم (٣-٤)] تبين أنها أخذت اتجاهًا عامًا متنَّاقصًا، بمعدل تناقص سنوي معنوي إحصائيًا بلغ نحو٠,٠٢٦% من المتوسط الهندسى لنسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلى خلال فترة الدراسة كما تبين أن قيمة معامل التحديد بلغت نحو ٠,٩٣ ويشير ذلك إلى أن نحو ٩٣% من التغيرات الحادثة في نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالى الناتج المحلى يعكسها عنصر الزمن.

٢- **سعر الفائدة على القروض:-** يتضح من بيانات الجدول رقم (٣-٣) أن متوسط سعر الفائدة على القروض خلال فترة الدراسة بلغ حوالي ١٣,٣٢%، وتراوح بين حد أدني بلغ نحو١٠,٧%عام ٢٠١٠ وحد أقصي بلغ نحو١٨,٣%عام ٢٠١٨ وبدراسة تطور سعر الفائدة على القروض خلال نفس الفترة يتبين من المعادلة رقم (٢) في الجدول رقم (٣-٤) أنه أخذ اتجاهًا عامًا متزايدًا، غير معنوي إحصائيًا.

٣-سعر الصرف:- يتضح من بيانات الجدول رقم (٣-٣) أن متوسط سعر الصرف خلال فترة الدراسة بلغ حوالي ٧,٣جنيه /دولار، وتراوح بين حد أدني بلغ نحو ٣,٦٩٠٤جنيه/دولار عام ٢٠٠٠ وحد أقصي بلغ نحو ١٨,٠٤جنيه/دولار عام ٢٠١٧ وبدراسة تطور سعر الصرف خلال نفس الفترة يتبين من المعادلة رقم (٣) في الجدول رقم (٣-٤) أنه أخذ اتجاهًا عامًا متزايدًا، بمعدل زيادة سنوي معنوي إحصائيًا بلغ نحو٦,٢٣% من متوسط سعر الصرف خلال فترة الدراسة البالغ حوالى ٧,٣ جنيه/دولار، كما تبين أن

جدول رقم (٣-٣) تطور كل من اجمالي الناتج الزراعي، اجمالي الناتج المحلي، نسبة مساهمة الناتج الزراعي في اجمالي الناتج المحلي، سعر الفائدة على الاقراض، سعر الصرف وإنتاجية العامل الزراعى في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

السنة	اجمالي الناتج الزراعي (مليار جنيه) (أ)	اجمالي الناتج المحلي (مليار جنيه) (ب)	نسبة مساهمة الناتج الزراعي في اجمالي الناتج المحلي %	سعر الفائدة على الاقراض % (ج)	سعر الصرف (جنيه /دولار) (د)	إنتاجية العامل (ألف جنيه/سنة) (هـ)
٢٠٠٠	٥٢,٨٤٥	٣١٥,٦٦٧	١٦,٧٤	١٣,٤	٣,٦٩	١٤,٠١
٢٠٠١	٥٥,٠٦٥	٣٣٢,٥٤٤	١٦,٥٦	١٣,٤	٤,٤٩	١٤,٤١
٢٠٠٢	٥٨,٣٦٩	٣٥٤,٥٦٤	١٦,٤٦	١٣,٦	٤,٥	١٤,٨٩
٢٠٠٣	٦٣,٨٢٢	٣٩٠,٦٢٠	١٦,٣٤	١٣,٤	٦,١٥	١٧,٠١
٢٠٠٤	٦٩,٢٥٢	٤٥٦,٣٢٢	١٥,١٨	١٣,٣	٦,١٣	١٨,٩٨

٢٠٠٥	٧٥,٢٩١	٥٠٦,٥١١	١٤,٨٦	١٢,٧	٥,٧٣	٢١,٦٩
٢٠٠٦	٨١,٧٦٦	٥٨١,١٤٤	١٤,٠٧	١٢,٦	٥,٧	٢٤,٢٢
٢٠٠٧	٩٩,٩٥٣	٧١٠,٣٨٧	١٤,٠٧	١٢,٢	٥,٥	٢٥,٧٧
٢٠٠٨	١١٣,١٠٤	٨٥٥,٣٠٢	١٣,٢٢	١٢,٦	٥,٥	٢٨,٧٤
٢٠٠٩	١٣٥,٤٦٥	٩٩٤,٠٥٥	١٣,٦٣	١١,٠	٥,٤٨	٣٣,٤٨
٢٠١٠	١٦٠,٩٧٠	١١٥٠,٥٩٠	١٣,٩٩	١٠,٧	٥,٧٩	٣٣,٤١
٢٠١١	١٩٠,١٥٩	١٣٠٩,٩٠٦	١٤,٥٢	١١,٨	٦,٠٢	٣٦,٢٠
٢٠١٢	١٨٨,٧٨٥	١٦٩٥,٠٩٦	١١,١٤	١٢,٢	٦,٣١	٤٢,٧٢
٢٠١٣	٢٠٩,٧٤٨	١٩٠٨,٣١٤	١٠,٩٩	١١,٩	٦,٩٤	٤١,٨٤
٢٠١٤	٢٤١,٤٩٣	٢١٧٧,٨٢٠	١١,٠٩	١١,٨	٧,١٤	٤١,٤٧
٢٠١٥	٢٧٤,٩٦٠	٢٤٥٩,٠٢٥	١١,١٨	١٣,٨١	٨,٨١	٤٤,٥٨
٢٠١٦	٣١٨,٨٧٨	٢٦٧٣,٣٠٠	١١,٩٣	١٦,٣	٨,٨٧	٤٩,٩١
٢٠١٧	٣٩٨,٥٣٩	٣٤٠٩,٥٠٤	١١,٦٩	١٨,٠	١٨,٠٤	٥٦,١٨
٢٠١٨	٤٩٨,٠٩٨	٤٣٣٣,٨٩٨	١١,٤٩	١٨,٣	١٧,٨	٥٩,٨٩
المتوسط	١٧٢,٩٧٧	١٤٠٠,٧٩	١٣,٦٤	١٣,٣٢	٧,٣	٣٢,٦

المصدر: (١) موقع وزارة التخطيط على شبكة الانترنت.www. gov.eg [(أ)، (ب)]

(٢)الموقع الالكترونى لجهاز التعبئة العامة والاحصاء –الكتاب الاحصائى السنوى –اعداد متفرقة

(٣)البنك المركزى المصرى [(ج)، (د)، (هـ)]

جدول رقم (٣-٤) تقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور كل من نسبة مساهمة الناتج الزراعي في اجمالي الناتج المحلي، سعر الفائدة على الاقراض، سعر الصرف وإنتاجية العامل الزراعى في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

رقم المعادلة	البيان	معادلة الاتجاه الزمنى العام	R^{-2}	متوسط الظاهرة	F المقدرة والمعنوية	مقدار التغير السنوى	معدل النمو السنوي%
١	**نسبة مساهمة الناتج الزراعي في اجمالي الناتج المحلي**	ص^ = ١٦,٩٧٣-٠,٣٥١س (٥,١٨)** (-٩,٦٩٤)**	٠,٩٣	@١٣,٦٤	(٩٣,٩٧٤)**	٠,٣٥١-	١٠,٩٨٠,٠٢٦
٢	**سعر الفائدة على الاقراض**	ص^ =١٢,٥٥+٠,٠٨٥س (٣,٨٣)** (١,٠٥٧)**	٠,٦١	١٣,٣٢	(١,١١٧)*	٠,٠٨٥	٠,٦٤
٣	**سعر الصرف**	ص^ =-٢,٩٧+٠,٤٥٥س (٠,٩١)* (٤,٤٤)**	٠,٥٧	٧,٣	(١٩,٧)**	٠,٤٥٥	٦,٢٣
٤	**إنتاجية العامل الزراعى**	ص^ = ٢,٣٤+٣,١٨٢س (٠,٧٢)* (١٢,٩٤٨)**	٠,٩٩٨	٣٢,٦	(١٦٧٦٥)**	٣,١٨٢	٩,٧٦

حيث: @ تشير إلى المتوسط الهندسي، (**) تشير إلى معنوية عند ٠,٠١، (*) تشير إلى معنوية عند ٠,٠٥، (٠) تشير إلى عدم المعنوية.

معدل النمو السنوى= مقدار التغير السنوى ÷ متوسط الظاهرة ×١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من الاجدول رقم (٣-٣) .

قيمة معامل التحديد بلغت نحو ٠,٥٧ ويشير ذلك إلى أن نحو ٥٧% من التغيرات الحادثة في سعر الصرف ترجع إلى عنصر الزمن، أما النسبة الباقية وهى ٤٣% فترجع إلى عناصر أخرى غير مقيسة.

٤- **إنتاجية العامل الزراعي:-** يتضح من بيانات الجدول رقم (٣-٣) أن متوسط إنتاجية العامل الزراعي خلال فترة الدراسة بلغ حوالي ٣٢,٦ ألف جنيه/سنة، وتراوح بين حد أدنى بلغ نحو ١٤,٠١ ألف جنيه/سنة عام ٢٠٠٠ وحد أقصي بلغ نحو ٥٩,٨٩ ألف جنيه/سنة عام ٢٠١٨ وبدراسة تطور إنتاجية العامل الزراعي خلال نفس الفترة يتبين من المعادلة رقم (٤) في الجدول رقم (٣-٤) أنه أخذ اتجاهًا عامًا متزايدًا، بمعدل زيادة سنوي معنوي إحصائيًا بلغ نحو ٣,١٨٢% من متوسط إنتاجية العامل الزراعي خلال فترة الدراسة، كما تبين أن قيمة معامل التحديد بلغت نحو ٠,٩٩٨ ويشير ذلك إلى أن نحو٩٩,٨% من التغيرات الحادثة في متوسط إنتاجية العامل الزراعي ترجع إلى عنصر الزمن.

أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على الاستثمارات الزراعية الخاصة في مصر

تتأثر الاستثمارات الزراعية الخاصة بعديد من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والتي يؤدى بعضها إلى ضعف إقبال المستثمرين على الدخول والمشاركة في الانشطة الزراعية المختلفة والتي تتلخص فيما يلي:

١- الانخفاض المستمر في الايرادات المحققة من الإنتاج الزراعي في مصر
٢- ضعف نمو الصناعات المحلية التي تعتمد على الخامات الزراعية.
٣- ارتفاع قيمة الفائدة على القروض المخصصة لمشاريع الإنتاج الزراعي.
٤- انخفاض سعر صرف الجنيه المصري.
٥- كبر حجم رأس المال الثابت في المشاريع الزراعية.

وقد افترضت الدراسة أن أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الاستثمارات الزراعية الخاصة في مصر هي:

١- إجمالي الناتج الزراعي القومي.
٢- المدخرات الزراعية الجارية.
٣- إجمالي قيمة القروض الزراعية
٤- سعر صرف الدولار بالجنية المصري.
٥- سعر الفائدة على القروض الزراعية.
٦- إنتاجية العامل الزراعي بالألف جنيه/سنة.

العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمارات[١]

توجد عدة عوامل تؤثر في دخول المستثمرين وتشجعهم على الدخول في المشاريع الاستثمارية وتدفق الاستثمارات من عدمه تتلخص فيما يلي:

١- **سعر الفائدة:-** توجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة وتدفق الاستثمارات أو إقبال رجال الأعمال على القيام بالمشاريع الاستثمارية، حيث أنه كلما ارتفع سعر الفائدة أي ارتفعت تكلفة الفائدة التي يجب أن تدفع على القروض للحصول على الآلات والمعدات وغيرها بهدف الاستثمار كلما قل إقبال رجال الأعمال على الاقتراض من البنوك أو المؤسسات المالية الآخرى وبالتالي يقل دخولهم في المشاريع الاستثمارية المختلفة ويجب الإشارة هنا إلى مفهوم الكفاءة الحدية لرأس المال وهو يعني فاعلية أوربحية الاستثمار أو العائد المتوقع من استثمار وحدة جديدة أو إضافية من الاستثمار، وحتى يكون قرار الدخول في الاستثمار سليمًا يجب أن يكون معامل الكفاءة الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة، فإذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال (م) أكبر من سعر الفائدة فإن هذا يعني أن العائد المتوقع من استثمار وحدة جديدة من رأس المال يكون مربحًا والعكس صحيح. ويقاس معامل الكفاءة الحدية لرأس المال (م) من المعادلة التالية م = (ع ÷ س)×١٠٠.
حيث ع: تمثل العائد السنوى المتوقع، **س:** تمثل سعر الصرف أو نفقة الاحلال أو التكاليف.

٢- **التغيرات في الدخل القومي:-** تؤثر التغيرات بالزيادة أو النقصان في الدخل القومي على إقبال رجال الأعمال أو عدم إقبالهم على الدخول في المشروعات الاستثمارية، فعندما تحدث زيادة في الدخل القومي فإن رجال الأعمال يتوقعون حدوث زيادة في المبيعات في المستقبل، ويشعرون بالتفاؤل

---

(١) محمد صلاح الدين الجندى (دكتور)، حمدى الصوالحى (دكتور)، الهام عبد المعطى عباس (دكتور)، **دراسة اقتصادية للاستثمار الزراعي في مصر**، مرجع سابق.

ويحفزهم ذلك على إقامة مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة وذلك لتلبية احتياجات المستهلكين.

٣- **التكنولوجيا:-** يبحث رجال الأعمال دائمًا عن الطرق والوسائل التكنولوجية الحديثة والمتطورة، حيث أن الابتكارات الجديدة في مجال الصناعات الالكترونية واكتشاف آشعة الليزر تفتح مجالات واسعة وتعطى إمكانيات متطورة أمام الزراعة والصناعة وغيرها.

٤- **الضرائب:-** إن فرض أو زيادة الضرائب على الأرباح يؤدى إلى نقصانها وبالتالي يقل صافي العائد وهذا يؤدى برجال الأعمال إلى تقليل الإنفاق الاستثمارى والعكس صحيح في حالة تخفيض الضرائب، كما أن فرض الضرائب على دخول الأفراد يؤدى إلى تقليل الطلب الاستهلاكي ولا يشجع رجال الأعمال على الانفاق الاستثماري.

٥- **تكلفة مستلزمات الانتاج:-** توجد علاقة عكسية بين تكاليف مستلزمات الانتاج وتدفق الاستثمارات أو التوسع في الانفاق الاستثماري، فالطلب على رأس المال يتوقف على ثمن مستلزمات الانتاج مثل المواد الأولية وأجور العمال وأسعار الأسمدة والتقاوي والمبيدات والبترول والغاز وغيرها، فعندما ترتفع أسعار هذه المستلزمات تزداد تكاليف الانتاج وتنخفض الأرباح ويقل التوسع في الانفاق الاستثماري بسبب انخفاض العائد.

٦- **الزيادة السكانية:-** تؤثر الزيادة السكانية على توقعات رجال الأعمال بالنسبة للاستثمار حيث أن زيادة السكان تؤدى إلى زيادة الطلب الاستهلاكي وإلى التوسع في انشاء المدن الجديدة والتوسع في الطرق ووسائل المواصلات ووسائل الاتصال وزيادة المساكن والمصانع وإلى المزيد من السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة.

٧- **حجم السوق المحلي:-** ويُقاس بالإنتاج المحلى الاجمالي بالأسعار الجارية.

٨- **معدل النمو الاقتصادي في الدولة:-** ويقاس بقسمة معدل الاستثمار (ث÷ ى) على معامل الاستثمار (ث÷ دى) أي أن معدل النمو الاقتصادى = (دى÷ ى)

٩- **متوسط دخل الفرد**:- ويقاس بمتوسط الانتاج المحلى الاجمالي الحقيقي للفرد.

١٠- **عدم التأكد:-** يواجه المشروع الاستثماري عادة حالة عدم التأكد من الأحداث التي يمكن وقوعها في المستقبل وذلك بسبب نقص المعلومات عن المستقبل ومن أمثلة ذلك (١) بعض الأحداث على المستوي الدولي مثل قيام حرب، تغير العلاقات السياسية بين الدولة ودولة أخري (٢) أحداث على المستوى القومي قد تكون اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية .....(٣) حدوث تطورات تكنولوجية أو اختراعات حديثة (٤) أحداث على مستوى المشروع مثل نشوب حريق.

مشاكل ومعوقات الاستثمار الزراعي في مصر.

بالرغم من أن القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار في مصر قد توحدت في القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ لكافة المجالات وأن الجهة القائمة على تطبيق قوانين الاستثمار هي الهيئة العامة للاستثمار وهي الجهة التي تحدد مجالات الاستثمار بالتعاون مع جهات الاختصاص الأخرى، وبالرغم من المزايا والاعفاءات المشجعة للاستثمار إلا أنه لازالت هناك مشاكل ومعوقات تعترض وتعوق النهوض بالاستثمار الزراعي العام والخاص في مصر أهمها المعوقات المتعلقة بالنواحى الادارية والاجرائية، المعوقات الاقتصادية، المعوقات السياسية وأخيرًا المعوقات الاعلامية والترويجية، وسنتناول هذه المعوقات بشئ من التفصيل فيما يلي:

أ- **المعوقات المتعلقة بالنواحي الإدارية والإجرائية:** وتتمثل فيما يلي:-

١) تعدد الهيئات والجهات التي يجب أن يتردد عليها رجال الأعمال (المستثمرون) للحصول على التراخيص المطلوبة لإقامة المشروعات الاستثمارية بالإضافة إلى تعدد الأوراق المطلوبة لكل جهة.

٢) التعقيدات الروتينية التي تواجه المستثمرين نتيجة عدم إدراك مواد ونصوص قوانين ولوائح الاستثمار مما يؤدى إلى البطء في استخراج تراخيص الكهرباء والمياه والمباني.

٣) طول فترة الافراج الجمركي وتعدد أوراقها وتعقيداتها.

ب- **المعوقات الاقتصادية التي ترتبط بالمناخ الاستثماري في الدولة** وتتمثل فيما يلي:

١- المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية ٢- درجة الاستقرار الاقتصادي ٣- درجة استقرار أسعار الصرف ٤– تحويل الارباح ورأس المال للخارج ٥- المحددات الانتاجية والتسويقية ٦- المعوقات التسويقية والتصديرية ٧- المستوى العام للأسعار ٨- حدود الضرائب ٩- ضمان الاستثمار

١٠- العوامل الاقتصادية المرتبطة بحرية الاستيراد والتصدير ١١- المحددات التمويلية خاصة في المشروعات التى تحتاج إلى تمويل بدرجة كبيرة مثل مشروعات استصلاح الأراضي حيث أن القروض من البنوك تحتاج إلى توفير ضمانات كافية (رهن المشروع –أرض – عقارات).

ج- المعوقات السياسية :-

(١)- عدم الفصل بين العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية
حيث تؤثر العلاقات السياسية بين الدول على العلاقات الاقتصادية وقد تتوقف الأخيرة أو يتم ألغاء اتفاقيات سبق اتخاذها بين الدول أو يحدث تجمد أو مصادرة ممتلكات رعايا الدول الأخرى.

(٢)- الضمانات الكافية للاستثمار مصدرها تشريعات محلية داخلية تكون عرضة للتعديل والتبديل من طرف واحد.

د- المعوقات الإعلامية والترويجية :- ومن أهمها

(١) عدم الإعلان عن الفرص الاستثمارية المتاحة.
(٢) عدم توفير البيانات والمعلومات التي تهم المستثمر ويحتاج إليها في اتخاذ قراره الاستثماري.
(٣) عدم معرفة المستثمر بالمزايا الاستثمارية التي تمنحها الدولة وعدم معرفته بالمناخ الاستثماري بها.

معوقات الاستثمار المحلي والأجنبي

توجد عدة معوقات تقف حائلًا دون تدفق الاستثمارات المحلية والاجنبية نذكر أهمها فيما يلي:-

١- عدم توفير المناخ الاستثماري الملائم والجاذب لرجال الأعمال من النواحي الأمنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والإدارية والتشريعية والسياسية، وهذا يرتبط ارتباطًا وثيقاً وقوياً بمدى توفر الاستقرار الأمني، حيث أن كلاً من المستثمرين والسائحين يؤثر السلامة ويفضل الأمن عن أي أرباح.
٢- البيروقراطية والروتين وتعدد الجهات المانحة للتراخيص (وزارات وهيئات ومصالح...).
٣- عدم الشفافية وعدم الوضوح لكل من السياسات النقدية والمالية والتجارية.
٤- وجود قيود على تحويل أرباح المستثمرين إلى الخارج.
٥- عدم توفر العمالة البشرية الوطنية المدربة وغير المكلفة.
٦- بطء اجراءات التقاضي.
٧- أسباب اقتصادية مثل ارتفاع معدل التضخم، وارتفاع معدل البطالة، وزيادة الدين العام، تقلبات سعر الصرف، عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات، عجز الموازنة العامة للدولة، الركود، التباطؤ.....الخ.
٨- تعدد جهات الرقابة وتعسفها.
٩- ارتفاع قيمة كل من الضرائب والرسوم الجمركية والتقدير الجزافي لهما واصدار القرارات المفاجئة بزيادتهما مما يربك الشركات المحلية الاجنبية.
١٠- المشاكل المتعلقة بالتعامل مع البنوك وصعوبات التمويل.
١١- ارتفاع تكاليف الشحن والتفريغ وصعوبات الافراج عن الواردات.
١٢- ارتفاع أسعار الأراضي بالمدن الجديدة وصعوبة تسعير الأراضي المملوكة للدولة وارتفاع تكلفة توصيل الكهرباء.
١٣- تقصير أجهزة الارشاد الزراعي.
١٤- وجود بعض الممارسات الضارة مثل الاحتكار والمضاربات الضارة والغش التجاري.
١٥- عدم توفير البنية التحتية الجيدة والمرافق المناسبة وكذلك المواصلات ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية.
١٦- عدم توفر وسائل النقل والتخزين والتعبئة والتبريد المناسبة والمتطورة والمجهزة، مما يؤدى إلى ارتفاع نسبة الفاقد والتالف.
١٧- عدم توفر قوائم مدروسة بعناية للمشروعات المطلوبة وعدم توفر دراسات جدوى.
١٨- ارتفاع سعر الفائدة بالبنوك لا يشجع رجال الأعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.
١٩- ضالة وقلة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي رغم أهمية هذا القطاع.
٢٠- تعدد التشريعات وتضاربها وصعوبة تفسير موادها حتى صدر القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

توصيات الدراسة

للتغلب على المعوقات والمشاكل التي تواجه المستثمرين فإن الدراسة توصي بالآتى:-

١- العمل على زيادة الاستثمارات الموجهه للقطاع الزراعى من خلال وضع سياسة استثمارية مناسبة للوصول إلى المستوى المستهدف من الاستثمارات في هذا القطاع للقيام بدوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
٢- توفير المناخ الجاذب والملائم للاستثمار عن طريق توفير الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والاداري والتشريعي، حيث أن المستثمرين يفضلون دائمًا الأمن والأمان والسلامة على الربح.
٣- ادخال وتعزيز نظام الشباك الواحد حيز التنفيذ خاصة في ظل قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ (بمعني أن يتم الاعتماد والموافقة على القيام بأي مشروع استثماري من مكان واحد).
٤- يجب توافر الشفافية والوضوح والافصاح عن المعلومات.
٥- الترويج للاستثمار.
٦- ازاحة العقبات أمام المشروعات المتعثرة والطاقات العاطلة للنهوض والارتقاء بهما.
٧- توفير الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية وتزويدها بالمرافق.
٨- تشجيع إقامة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
٩- تعميق مفهوم التلمذة الصناعية ونشر التعليم الفني.
١٠- تشجيع الشباب على الانتقال للعمل بالمناطق الجديدة المزودة بالمرافق وخدمات البنية التحتية، المدارس، والمستشفيات، وسائل الموصلات، وسائل الاتصال ووسائل الترفيه ....الخ.

الملخص العربى

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الاستثمارات الزراعية المصرية، والوقوف على أسباب تدنى هذه الاستثمارات وذلك من خلال دراسة تطور كل من الناتج المحلى الاجمالى والزراعى والوضع الراهن للاستثمارات الزراعية، تطور كل من الاستثمارات القومية والاستثمارات الزراعية والتعرف على كفاءة الاستثمارات الزراعية في مصر ودراسة محددات الاستثمارات الزراعية ومعوقاتها وكيفية التغلب عليها.

وتحتوى تلك الدراسة على ثلاثة فصول بالاضافة إلى المقدمة والملخص

يتناول الفصل الأول منها الإطار النظرى للدراسة الذى يشمل النقاط التالية

تعريف الاستثمار:- وقد تعددت تعاريف الاستثمار ومن أهمها أنه عبارة عن اضافة جديدة إلى رصيد المجتمع من رأس المال من خلال عملية إنتاج السلع الرأسمالية

أنواع الاستثمار:- الاستثمار نوعان هما الاستثمار التلقائى أو (هو الاستثمار الذى لا يتوقف على مستوى الدخل) والاستثمار التتبعى (هو الاستثمار الذى تتحدد كميته وفقًا لمستوى الدخل القومى وقد يكون الاستثمار محليًا أو أجنبيًا (مباشرًا أو غير مباشرٍ)

الاستثمار الأجنبي المباشر: عبارة عن التحويلات المالية التى ترد من الخارج في صورة عينية أو في صورة نقدية أو كليهما بهدف إقامة مشروعات وتحقيق أرباح، ويوجد العديد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل أهمها في الاستثمار المشترك الذى يتم فيه المشاركة بين الأجنبي وأحد المستثمرين المصريين وللاستثمار الاجنبي المباشر مزايا عديدة من أهمها أنه يعتبر بديلاً عن القروض الخارجية وزيادة الدين العام وأعبائه، ويساهم في تشعيل الأيدى العاملة وتوفير فرص عمل جديدة، ويساهم في تحسين وضع الميزان التجارى وميزان المدفوعات، ويؤدى إلى تخفيض تكاليف الانتاج المحلى، ويساعد على فتح أسواق جديدة أمام صادرات الدولة المضيفة، يساعد على نقل الخبرات في الادارة والتكنولوجيا الحديثة.

رأس المال:- يعتبر أحد أهم عوامل الانتاج، وينقسم إلى قسمين هما رأس المال الثابت ورأس المال المتداول
أهم القوانين المتعلقة بالاستثمار:- ومن أهم تلك القوانين الخاصة بالقطاع الزراعى، القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١، القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الخاص بجميع الانشطة الاقتصادية بما فيها الزراعة، قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الذى أتاح أفضل الضمانات التى تكفل حماية رأس المال المستثمر من أى اعتداء وتحديد الأنشطة التى تتمتع بالاعفاءات، القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤ الذى نص على تيسير إجراءات الاستثمارات بهدف توحيد جهة التعامل مع المستثمر، القانون ١٧ لسنة ٢٠١٥ الذى اقر بعض الحوافز الاضافية التى يتم منحها للمشروعات الاستثمارية كثيفة العمالة، وأخيرًا القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ الذى تضمن العديد من التيسيرات لجذب الاستثمار المحلى والاجنبي وتشجيع إقامة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كما يتضمن عدم جواز الحجز على المشروعات الاستثمارية أو مصادرتها أو تجميدها إلا بناءًا على حكم قضائى.

وأخيرًا يتناول الاطار النظري مفهوم الاستثمار الزراعى وأقسامه، وحساب معامل عدم الاستقرار وكيفية قياس كفاءة الاستثمار الزراعى في مصر.

أما **الفصل الثاني** فيتناول كلاً من الوضع الراهن لهيكل الاستثمار الزراعى ومؤشرات كفاءته في مصر حيث تمت دراسة تطور كلاً من الاستثمارات الزراعية، الاستثمارات القومية، الناتج المحلى الزراعى والناتج المحلى الاجمالى أو القومى وتبين من الدراسة ما يلي:-

١- بالنسبة لتطور الاستثمارات الزراعية فقد تبين أن كلاً من الاستثمارات الزراعية الخاصة والعامة قد أخذ في التذبذب صعودًا وهبوطًا خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، حيث تراوحت الاستثمارات الزراعية الخاصة بين حد أدني بلغ حوالى ٢,٧٠ مليار جنيه عام ٢٠١٢ يمثل حوالى ٥٠,٢% من إجمالى الاستثمارات الزراعية في هذا العام وحد أقصى بلغ نحو ١٦ مليار جنيه عام ٢٠١٨ يمثل حوالى ٦٤,٠٣% من إجمالى الاستثمارات الزراعية في هذا العام، كما أن الاستثمارات الزراعية العامة قد بلغت حدها الأدنى بنحو ٢,٤٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٧ يمثل حوالى ٣١,٢% من إجمالى الاستثمارات الزراعية وبلغت حدها الأقصى عام ٢٠١٨ بنحو ٨,٩٩ مليار جنيه يُمثل حوالى ٣٥,٩٧% من إجمالى الاستثمارات الزراعية في هذا العام، وتبين أن قيمة الاستثمارات الزراعية الخاصة تزداد بنحو ٠,٣١٥ مليار جنيه سنويًا في حين تزداد قيمة الاستثمارات الزراعية العامة بنحو ٠,١١٥ مليار جنيه سنويًا.

٢- وبالنسبة للاستثمارات القومية في القطاعين العام والخاص فقد تبين من الدراسة أنها أخذت في التذبذب صعودًا وهبوطًا على مدى فترة الدراسة(٢٠٠٠-٢٠١٨).

٣- وتبين أن نسبة إجمالى الاستثمارات الزراعية إلى إجمالى الاستثمارات القومية قد إنخفضت خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨) حيث تبين أن إجمالى الاستثمارات الزراعية قد بلغ نحو ٨,١٩٧ مليار جنيه عام ٢٠٠١ ويمثل حوالى ١٢,٨٩% من إجمالى الاستثمارات القومية البالغ نحو ٦٣,٥٨١ مليار جنيه، بينما في عام ٢٠١٨ بلغ إجمالى الاستثمارات الزراعية نحو ٢٤,٩٩ مليار جنيه تمثل حوالى ٣,٤٦% من إجمالى الاستثمارات القومية البالغ حوالى ٧٢١,١٣ مليار جنيه في نفس العام.

٤- تبين من الدراسة أن إجمالى الناتج المحلى الزراعي بلغ نحو ٥٢,٨٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ يُمثل حوالى ١٦,٧٤% من إجمالى الناتج المحلى القومى البالغ نحو ٣١٥,٦٧ مليار جنيه في نفس العام، أمل في عام ٢٠١٨ فقد تبين أن إجمالى الناتج المحلى الزراعي يبلغ حوالى ٤٩٨,٠٩٨ مليار جنيه ويُمثل حوالى ١١,٤٩% من إجمالى الناتج المحلى القومى البالغ نحو ٤٣٣٣,٨٩٨ مليار جنيه في نفس العام.

أما **الفصل الثالث والاخير** فيتناول أهم العوامل والمتغيرات الاقتصادية المحددة والمؤثرة على الاستثمارات الزراعية وتدفقها في مصر وتشمل قيمة القروض الزراعية، قيمة المدخرات الزراعية، ونسبة مساهمة الناتج الزراعى في إجمالى الناتج المحلى، وسعر الفائدة على القروض، سعر الصرف للدولار بالجينه، إجمالى القوى العاملة الزراعية، إنتاجية العامل الزراعي، التغيرات في الدخل القومى ، التكنولوجيا، الضرائب، تكاليف مستلزمات الإنتاج، والزيادة السكانية، حجم السوق المحلى، معدل النمو الاقتصادى في الدولة، متوسط دخل الفرد وعدم التأكد من الأحداث التى يمكن وقوعها في المستقبل. وهناك عوامل أخرى كثيرة تؤثر على الاستثمار وتدفق الاستثمارات مثل سيادة مناخ إستثمارى جذاب وملائم من النواحى الأمنية والاقتصادية والمالية والادارية والتشريعية،كما أوضحت الدراسة أن أكثر العوامل تأثيرًا في الاستثمارات الزراعية في مصر خلال فترة (٢٠٠٠-٢٠١٨) هو سعر الفائدة على القروض الزراعي، كما تتأثر الاستثمارات الزراعية تأثيرًا إيجابيًا بزيادة سعر الصرف، كما يتناول هذا الفصل أيضًا معوقات الاستثمار الزراعى في مصر والتى تشمل المعوقات الادارية والاجرائية، المعوقات الاقتصادية، المعوقات السياسية والمعوقات الاعلامية والترويجية، واخيرًا يتناول هذا الفصل كيفية التغلب على المعوقات السابق ذكرها.

المراجع

١. أحمد محمود عبد العزيز محمد (دكتور)، **تحليل قياسى للاستثمار الزراعى فى مصر**، مجلة أسيوط الزراعية، الجلد (٤٥)، عدد(٤)، ص(١٠٤-١١٣)،٢٠١٤م.

٢. جمال صيام (دكتور) هندى مصطفي عبد الراضي(دكتور)، **بعض السياسات الاصلاحية المقترحة لمواجهة تحديات الزراعة المصرية**، المؤتمر العشرون للاقتصاديين الزراعيين، تحت عنوان مستقبل التنمية الزراعية في مصر، الاهداف والإمكانات والمحددات والآليات، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، القاهرة، ١٦-١٧ أكتوبر٢٠١٢.

٣. رافت حسن مصطفى (دكتور)، **دراسة تحليلية لأثر الاستثمارات على التنمية الزراعية فى مصر**، مجلة المنوفية للبحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، شبين الكوم، المجلد ٣٨، العدد٦، الجزء الأول، ديسمبر ٢٠١٣.

٤. عادل محمد مصطفى (دكتور) وأخرون، **أثر السياسات الاقتصادية الزراعية على حجم الاستثمارات بالقطاع الزراعى المصري**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد(٢٥)، العدد (٢)، يونيو ٢٠١٥م.

٥. عزت صبرة أحمد هريدى (دكتور)، **دراسة تحليلية لكفاءة الاستثمار الزراعى فى جمهورية مصر العربية**، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، المجلد ٤٣، العدد٣، عام ٢٠١٢.

٦. محمد صلاح الدين الجندى (دكتور)، حمدى الصوالحى (دكتور)، الهام عبد المعطى عباس (دكتور)، **دراسة اقتصادية للاستثمار الزراعى فى مصر**، المؤتمر السادس والعشرون للاقتصاديين الزراعيين،٧- ٨ نوفمبر ٢٠١٨.

٧. محمد مصطفى خليفة (دكتور)، مديحة عطية عبد السلام (دكتور)، نادية فتح الله جمعة(دكتور)، **دراسة تحليلية لكفاءة وممكنات الاستثمارات الزراعية فى مصر**، مجلة العلوم الزراعية والبيئية، جامعة دمنهور، ج.م.ع، عدد (١)، مجلد (١٨)، أبريل ٢٠١٩.

٨. مرفت روفائيل جرجس يوسف (دكتور)، **كفاءة الاستثمار الزراعى فى جمهورية مصر العربية**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد التاسع والعشرون، العدد الثانى، يونيو ٢٠١٩

٩. الموقع الالكترونى لجهاز التعبئة العامة والاحصاء، **الكتاب الاحصائى السنوى**، اعداد متفرقة.

١٠. الموقع الالكترونى لوزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى

١١. موقع وزارة التخطيط على شبكة الانترنت.www. gov.eg

١٢. وزارة التخطيط – **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية**- اعداد متفرقة

١٣. وزارة المالية، **البنك المركزى المصرى**، بيانات غير منشورة ، أعداد مختلفة

An Economic study of Agricultural Investment in Egypt

Pro. / Shehata A.M.Ghonuim **Pro. /Azzam A. Ali**
Pro. Mohamed A. Mobarack **Dr. Mofida E. Kabeel**

Summry

This study aims to identify the role of Egyptian agricultural investments, and to identify the reasons for these low investments, through studying the development of both the agricultural and gross domestic product and the current status of agricultural investments, the development of both national and agricultural investments, identifying the efficiency of agricultural investments in Egypt and studying the determinants of investments Agricultural impediments and how to overcome them.

This study contains three chapters in addition to the introduction and the summary.

The first chapter deals with the theoretical framework for the study, which includes the following points

Definition of investment: The investment definitions have multiplied, and the most important of them is that it is a new addition to society's capital stock through the process of producing capital goods.

Types of investment: - Investment is two types: automatic investment (or it is an investment that does not depend on the level of income) and consecutive investment (it is the investment whose quantity is determined according to the level of national income and the investment may be local or foreign (direct or indirect)

Foreign direct investment: It is financial transfers that are received from abroad in the form of in kind or in the form of cash or both for the purpose of setting up projects and achieving profits, and there are many forms of foreign direct investment, the most important of which is the joint investment in which participation is made between the foreigner and one of the Egyptian investors and foreign direct investment has many advantages, the most important of which is that it is considered an alternative to external loans and an increase in public debt and its burdens, and it contributes to fueling the labor force and providing new job opportunities, and contributes to improving the status of the trade balance and the balance of payments, and leads to lower costs of domestic production And it helps to open new markets for the exports of the host country, helps to transfer experiences in management and modern technology.

Capital: It is considered one of the most important factors of production, and it is divided into two parts: fixed capital and working capital

The most important laws related to investment: - Among the most important of those laws related to the agricultural sector, Law No. 143 of 1981, Law No. 230 of

1989 on all economic activities, including agriculture, Law of Investment Guarantees and Incentives No. 8 of 1997 which provided the best guarantees to protect capital The investor from any aggression and identification of activities that enjoy exemptions, Law No. 13 of 2004 which provided for facilitating the investment procedures with a view to unifying the entity dealing with the investor, Law 17 of 2015 which approved some additional incentives from them for labor-intensive investment projects, and finally Law No. 72 of The year 2017, which included many facilities to attract domestic and foreign investment and encourage the establishment of micro, small and medium-sized projects, and includes the impermissibility of seizing, confiscating or freezing investment projects except based on a judicial ruling.

Finally, the theoretical framework deals with the concept of agricultural investment and its divisions, the calculation of the instability factor and how to measure the efficiency of agricultural investment in Egypt.

As for the second chapter, it deals with both the current state of the agricultural investment structure and its efficiency indicators in Egypt. The development of both agricultural investments, national investments, agricultural gross domestic product and gross or national GDP has been studied. The study shows the following:-

As for the development of agricultural investments, it was found that both private and public agricultural investments have fluctuated up and down during the study period (2000-2018), where private agricultural investments ranged between a minimum of about 2.70 billion pounds in 2012, representing about 50.2 % Of the total agricultural investments in this year and a maximum amounted to 16 billion pounds in 2018, representing about 64.03% of the total agricultural investments in this year, and that public agricultural investments have reached a minimum of about 2.43 billion pounds in 2007, representing About 31.2% of the total agricultural investments and it reached their maximum level in 2018 of about 8.99 million Pounds represents about 35.97% of the total agricultural investments this year, showing that the value of private agricultural investments increased by about 0.315 billion pounds a year while increasing the value of public agricultural investments estimated at 0.115 billion pounds a year.

With regard to national investments in the public and private sectors, the study showed that it has fluctuated up and down over the study period (2000-2018).

It was found that the ratio of the total agricultural investments to the total national investments decreased during the study period (2000-2018), as it was found that the total agricultural investments amounted to about 8,197 billion pounds in 2001 and represents about 12.89% of the total national investments amounting to about 63,581 billion pounds in the year 2018 the totel agricultural investments amounted to 24.99 represents about 3.46% of the total national investments, which amounted to 721.13 billion pounds in the same year.

The study showed that the agricultural gross domestic product amounted to about 52.85 billion pounds in 2000, representing about 16.74% of the gross national product of about 315.67 billion pounds in the same year, hopefully in 2018, it was found that the agricultural gross domestic product It amounts to about 498.098 billion pounds and represents about 11.69% of the gross national product of about 4333.898 billion pounds in the same year.

The **third and last chapter** deals with the most important specific economic factors and variables affecting agricultural investments and their influx in Egypt and includes the value of agricultural loans, the value of agricultural savings, the percentage of the contribution of agricultural output to the gross domestic product, the interest rate on loans, the exchange rate, agricultural exports, the productivity of the agricultural worker, Changes in national income, technology, taxes, costs of production requirements, population increase, size of the local market, rate of economic growth in the country, average per capita income and uncertainty about events in the future.

The results showed also that the most influential factors in the private agricultural investments in Egypt during the period (2000-2018) is the interest rate on agricultural loans.

In recent years private sector investments have been increasing.

Agricultural investments are also positively affected by the increasing in the exchange rate.

The study recommended:

1. Increasing investments in agricultural .
2. Providing security, political, economic and administrative stability.
3. And the creation of an attractive and suitable envestment, since the investor always prefes security, safety and peace to profit.
4. Introducing a one- stop system while implementing.
5. Transparency, claity and disclosure of information.
6. Promotion of investment.